

بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، والشراء والشحن، والتوزيع السريع للإمدادات الإنسانية داخل العراق وهي سلسلة من الأنشطة المعقدة والمتداخلة تشارك فيها لجنة مجلس الأمن، وحكومة العراق، ودول أعضاء أخرى، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات والبرامج المعنية، فضلا عن الشركات الخاصة والمؤسسات المالية. وترد نتائج عملية الاستعراض في الفرعين الرابع والسادس من التقرير. وقد أدرجت في هذا التقرير أيضا معلومات ذات صلة كانت ستقدم في تقرير منفصل عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩).

٥ - وسيتاح لأعضاء المجلس التقرير الكامل الذي قدمه فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٦ - وبالإضافة إلى تقديم المعلومات عن التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، يدرس هذا التقرير أيضا مدى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير التكميلي المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90) بالصيغة التي اعتمدها المجلس. ويحدد التقرير أيضا التدابير الإضافية الرامية إلى زيادة فعالية البرنامج، بهدف تحقيق تحسن كبير في الوضع الصحي للسكان وتغذيتهم، والتصدي لتدهور الهياكل الأساسية للخدمات الاجتماعية.

٧ - ويجتاز البرنامج حاليا مرحلته السابعة، التي بدأت اعتبارا من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد أصبحت المرحلة الأولى من البرنامج سارية المفعول بشكل رسمي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. أما المراحل الثانية إلى السادسة فأصبحت، على التوالي، سارية المفعول في التواريخ التالية: ٨ حزيران/يونيه إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨؛ و ٣٠ أيار/مايو إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩؛ و ٢٥ أيار/مايو إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٨ - ويجري تنفيذ البرنامج الإنساني عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة المعتمدة فيما بعد، ومذكرة التفاهم المبرمة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ القرار (S/1996/356).

٩ - وهذا البرنامج فريد من نوعه، وقد أنشأه مجلس الأمن. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بوصفه تدبيرا مؤقتا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، وهو ينفذ في سياق نظام الجزاءات بكل أبعاده السياسية والاجتماعية الاقتصادية، والتجارية، إلى أن تنفذ حكومة العراق القرارات ذات الصلة بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. ومن الضروري عند إجراء أي تقييم للبرنامج وتنفيذه، أن يوضع في

الاعتبار كما هو مذكور في تقارير السابقة ما يتصف به البرنامج من تعقيد استثنائي غير مسبوق، وينبغي لذلك عدم الخلط بينه وبين أي برنامج إنمائي ومتطلباته.

١٠ - ومن الأمور الأساسية أيضا مراعاة أنه رغم الزيادة الكبيرة في حجم الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في كل أنحاء العراق، والتي تشمل كميات كبيرة من المواد لأغراض التوزيع، فإن الهدف من البرنامج لم يكن في أي وقت من الأوقات تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية، وينبغي من ثم تقييمه على هذا الأساس.

ثانيا - توليد الإيرادات وحالة صناعة النفط

ألف - إنتاج النفط ومبيعات النفط والمنتجات النفطية

١١ - بلغت صادرات النفط الخام الإجمالية من العراق في المراحل الأولى إلى السادسة، بموجب البرنامج على النحو المنصوص عليه في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ٤٨٨ مليون برميل قيمتها ٢٠,٧٣٦ بليون دولار.

١٢ - ومنذ بداية المرحلة السابعة وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استعرض المشرفون على النفط ومجلس الأمن ووافقوا على ما مجموعه ٩١ عقدا مبرما مع مشترين من ٣٣ بلدا على النحو التالي: الاتحاد الروسي (٢٠)؛ وإسبانيا (٤)؛ والإمارات العربية المتحدة (٣)؛ وأوكرانيا (١)؛ وإيطاليا (٥)؛ والبرازيل (١)؛ وبلجيكا (١)؛ وبنما (١)؛ وبيلاروس (٢)؛ وتايلند (٢)؛ وتركيا (٦)؛ وتونس (٣)؛ والجزائر (١)؛ وجنوب أفريقيا (١)؛ وسنغافورة (١)؛ والسودان (١)؛ وسويسرا (٨)؛ والصين (٦)؛ وعمان (١)؛ وفنلندا (٢)؛ وفرنسا (٤)؛ وفيت نام (١)؛ وقبرص (١)؛ وكينيا (١)؛ وماليزيا (٢)؛ ومصر (١)؛ والمغرب (٢)؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (٣)؛ والهند (١)؛ وهولندا (١)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (٢)؛ واليمن (١)؛ واليونان (١).

١٣ - وتعادل الكمية الإجمالية للنفط الموافق على تصديرها بموجب هذه العقود حوالي ٢٥٤,٨ مليون برميل لمدة ١٨٠ يوما، وتبلغ الإيرادات المحصلة ٦,٥ بليون دولار (بما في ذلك رسوم خطوط الأنابيب بالأسعار الجارية). ويقل حجم النفط المتعاقد عليه الآن بكثير عن الحجم المتعاقد عليه في المرحلة السابقة، إلا أنه من المتوقع إبرام عقود إضافية خلال المرحلة السابعة.

١٤ - وجرت عمليات تصدير النفط من العراق في المرحلة الحالية، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير، بسلاسة وتعاون ممتاز بين المشرفين على النفط في الأمم المتحدة ووكلاء تفتيش النفط المستقلين (شركة سيولت الهولندية المحدودة) والسلطات المختصة في تركيا، والمؤسسة العامة لتسويق النفط في العراق، وشركات شراء النفط الوطنية. وتم إنجاز ٦٨ عملية شحن لما مجموعه ٨١,٦ مليون برميل تقدر قيمتها بمبلغ ١,٩٣٠ بليون دولار.

١٥ - وواصل المشرفون على النفط إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى لجنة مجلس الأمن بشأن آليات تسعير النفط، والموافقة على العقود وتعديلها، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالتصدير والمراقبة، بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وعملوا بشكل وثيق مع شركة سيبولت لضمان مراقبة منشآت النفط ذات الصلة فضلا عن عمليات الشحن.

١٦ - ولم تتمكن لجنة مجلس الأمن حتى الآن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اختيار جهات إضافية للإشراف على النفط، وبذلك لا توجد في مكتب برنامج العراق إلا جهة واحدة مشرفة على النفط وهو ما يترتب عليه إحالة جزء كبير من العمل إلى اللجنة نفسها. ونظرا لأن هذه المسألة ظلت معروضة على اللجنة لفترة من الزمن، وفي ضوء ما يترتب على ذلك من تأثير على التنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني، أود أن أعيد تأكيد توصيتي السابقة بالتوصل إلى حل للمصاعب التي تصادف تعيين جهات إضافية للإشراف على النفط.

باء حالة صناعة النفط

١٧ - عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) قمت بتشكيل فريق خبراء، يضم خبراء في صناعة النفط، لتقديم تقرير عن قدرة العراق الراهنة على إنتاج وتصدير النفط، وتقديم توصيات بشأن بدائل تحقق زيادة في قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط على نحو يتمشى مع أهداف القرارات ذات الصلة.

١٨ - وعملا بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وعلى أساس المسح الشامل الذي أجري لحالة قطاع إنتاج النفط العراقي، فإنني أقدم إلى المجلس توصيات بشأن المبالغ اللازم إضافتها إلى الاعتمادات المرصودة حاليا لقطع الغيار والمعدات النفطية.

١٩ - وقد تعين على فريق الخبراء أن يقوم، بالتعاون مع حكومة العراق وبعد أن يضع في الاعتبار الدراسات السابقة التي قام بها خبراء النفط في الأمم المتحدة، بالمهام التالية:

(أ) إجراء مسح شامل لحالة قطاع إنتاج النفط العراقي وقدرته على التصدير؛

(ب) استعراض البدائل بشأن زيادة قدرة العراق الراهنة على إنتاج وتصدير النفط على نحو يتمشى مع أهداف قرارات مجلس الأمن، والخيارات المتاحة لإشراك شركات النفط الأجنبية في قطاع النفط في العراق، بما في ذلك في الاستثمارات رهنا بأعمال الرصد والضوابط المناسبة؛

(ج) استعراض وتقديم قائمة بقطع الغيار الإضافية والمعدات اللازمة ليس فقط لتلبية الاحتياجات الفورية بل لتمكين العراق أيضا من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية بغية تحقق الأهداف الإنسانية المنصوص عليها في قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة؛

(د) تقييم ما لتعليق طلبات التعاقد على قطع الغيار والمعدات النفطية من أثر على قدرة إنتاج النفط وتصديره في العراق؛

(هـ) تقديم توصيات تتعلق بترتيبات مراقبة قطع الغيار والمعدات النفطية.

٢٠ - وقد تألف الفريق من ستة خبراء وزار العراق في الفترة من ١٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويجري حاليا إتاحة التقرير الكامل لفريق الخبراء لأعضاء مجلس الأمن. وفيما يلي موجز لهذا التقرير عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٢١ - ولأغراض مقارنة هذه الزيارة بالزيارة التي تمت في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٨، عملا بالفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ (انظر S/1998/330 و Corr.1) تابع الفريق برنامج الزيارة السابقة، مع إجراء زيارات إضافية إلى المواقع التي اعتبرها ذات صلة بمهمته. ومن بينها أرصفة الشحن في الخليج الفارسي، وموقع المياه المحقونة في شبكة شركة نفط الجنوب في قرمة علي، ومصنع الغاز الطبيعي السائل في حور الزبير.

٢٢ - وعند وصول الفريق إلى العراق عقد اجتماعات أولية مع وزارة النفط للاتفاق على خط سير الزيارة، وتم تعيين ثلاثة من كبار موظفي الوزارة لمصاحبة الفريق خلالها. وأوضحت وزارة النفط أثناء الاجتماعات الأولية للفريق أنه في ظل الظروف السياسية الراهنة:

(أ) لن تجرى أية مناقشات لمسألة الخيارات المتاحة لإشراك شركات نفط أجنبية في قطاع النفط العراقي؛

(ب) ستقدم وزارة النفط إلى فريق الخبراء في نهاية زيارته تقديراتها عن إنتاج النفط، موزعة بين شمال وجنوب فقط؛

(ج) لن يناقش موضوع إنتاج مصاف النفط مع فريق الخبراء.

٢٣ - وأجري تفتيش مادي لجميع المواقع التي تمت زيارتها، وعقدت مناقشات مع كبار الموظفين ومع الموظفين المحليين في المنشآت. وفي جميع المراحل التقطت صور فوتوغرافية مفصلة عن عمليات التفتيش وأجريت تسجيلات بالفيديو.

ملاحظات عامة

٢٤ - أفاد فريق الخبراء أنه مقارنة بما لوحظ في السابق فإن حالة صناعة النفط في العراق السيئة عموماً لم يطرأ عليها أي تحسن. وأوضح أن تدهور الحالة في جميع قطاعات الصناعة مستمر بل ومتسارع في بعض الحالات. وسوف تستمر هذه الحالة، وستؤثر بشدة في قدرة صناعة النفط في العراق على المحافظة على مستويات الإنتاج المنخفضة الحالية ما لم تتخذ على الفور إجراءات فعالة لتغيير الوضع.

الإنتاج

٢٥ - وقد قامت حكومة العراق، رغبة في زيادة العائد إلى أقصى حد، وانتظاراً لوصول قطع الغيار والمعدات خلال عام ١٩٩٨ وما بعده، بزيادة مستوى إنتاج النفط الخام باطراد إلى ٣ ملايين برميل يومياً بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، دون أن تتوافر لديها الموارد التقنية لتطبيق "الممارسات الجيدة المتعلقة بحقول النفط". وتحقق ذلك بتنفيذ برامج لحقن المياه في حقول الشمال والجنوب في ظل رقابة رديئة، مما أتاح تشغيل بعض الحقول السابق حفرها قبل عام ١٩٩١، وأيضاً بدء الإنتاج في حقلي صدام والقرنة الغربية.

٢٦ - وتعجز صناعة النفط العراقية عن المحافظة على الإنتاج بهذه المستويات نظراً لعجزها عن تعويض القدرة المفقودة من الحقول التي استنفدت طبقاتها وأصبحت "مشبعة بالمياه". ويشكل عدم وجود قطع الغيار والمعدات السبب المباشر في توقف الحفر وأنشطة تجديد الآبار وإكمالها، والتأخر في بدء العمل في محطات معالجة الخام الرطب.

٢٧ - وفي حالة عدم اتخاذ إجراء فوري، تشير الدلائل بقوة إلى أن الإنتاج سيستمر في الانخفاض. وما زالت صناعة النفط العراقية تنتهج حلولاً تنطوي على مخاطرة عالية بغرض إحداث توازن في معادلة كمية الإنتاج/سعر النفط، مقابل ضرورة تصدير النفط الخام، وإنتاج الغاز اللازم للاستعمال المحلي، وتكرير المنتجات اللازمة للنقل وإنتاج الكهرباء.

مستويات الاستثمار

٢٨ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تم إنتاج حوالي ٢٠٠٠ مليون برميل من النفط، كما حدد مجلس الأمن الاستثمار في قطاع النفط بمبلغ ١,٢ بليون دولار.

٢٩ - وأتاح وضع منظور لإنتاج النفط العراقي يغطي فترة سنتين اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٨ استخلاص عدة استنتاجات هامة فيما يتعلق بمدى فعالية برنامج قطع الغيار والمعدات النفطية.

٣٠ - ومن ثم فإن المستوى الحالي لإمداد الصناعة بالنقد يعادل ٦٠ من سنتات الولايات المتحدة لكل برميل سنويا (استنادا إلى منظور فترة السنتين). وينبغي حصر النظر في هذه التكلفة على أساس أنها تمثل نفقات تشغيل بالعملة الصعبة، إضافة إلى المعادل لسنتات قليلة لكل برميل مقابل تكاليف التشغيل التي تدفع بالعملة المحلية. وليست جميع البنود المدرجة في برنامج قطع الغيار والمعدات مواد مستهلكة أو خدمات للتشغيل، ويمكن اعتبار ثلث القيمة استثمارا في المرافق الأساسية، أي إنفاقا رأسماليا ومقابل ذلك فإن المعدل العادي لنفقات التشغيل في عمليات إنتاج النفط من الحقول البرية المكتملة بالشرق الأوسط (خارج العراق) يبلغ حوالي ١,٥ دولار للبرميل سنويا.

٣١ - إن عدم كفاية قيمة البرنامج النقدية اللازمة لاستمرار العمليات الإنتاجية واضحة الآن وضوحا تاما. بيد أنه عند بدء برنامج قطع غيار ومعدات النفط، قبلت جميع الأطراف بمستوى ٣٠٠ مليون دولار لكل مرحلة، على افتراض أن قطع غيار ومعدات النفط سوف تصل بمعدلات أكثر سرعة.

٣٢ - ويرى فريق الخبراء أنه ينبغي إعداد استراتيجية الاستثمار في المستقبل على أساس تحقيق معيارين رئيسيين أن يتوافر فيها عنصر التوقع العملي، لكي يتم بالشكل الملائم تشغيل كل مبلغ يجري استثماره؛ وأن يسمح فيها بالإنفاق على التكنولوجيا الجديدة لحقول النفط، من أجل الوصول بكمية النفط المستخرجة من الأصول، مثل مكامن النفط، إلى المستوى الأمثل.

٣٣ - ولتحقيق هذين المعيارين يوصي فريق الخبراء بإيجاد بديل عن استراتيجية "الإحلال المباشر" الراهنة المتبعة بالنسبة لقطع غيار ومعدات صناعة النفط العراقية. فممارسات الاستنفاد المتبعة حاليا في حقول النفط تفضي إلى بقاء كميات كبيرة من النفط داخل الأرض، حيث لا تتراوح النسب النهائية لعمليات الاستخراج إلا بين ١٥ إلى ٢٠ في المائة من أحجام النفط الموجودة في الموقع.

٣٤ - ويؤدي تطبيق التكنولوجيات الحديثة المرتبطة باستكشاف الحقول أفقيا (وخاصة الحفر الأفقي والمسح السيزمي الثلاثي الأبعاد، ومحاكاة المستودعات) إلى الارتفاع بنسب الاستخراج النهائية إلى ما بين ٣٥ و ٥٠ في المائة من أحجام النفط الحقيقية في الموقع، ومن المستصوب بشدة تقديم تمويل استثماري إضافي لهذه التكنولوجيات في المستقبل القريب. ويقدر فريق الخبراء أن هذا الالتزام لكي يكون فعالا ينبغي أن يكون في حدود ١٠٠ مليون دولار سنويا.

٣٥ - ولمعادلة جوانب الانخفاض الحالية في القدرة الإنتاجية، يرى فريق الخبراء أن وضع منظور طويل الأجل يستلزم إدراج مشاريع جديدة لاستيعاب الاحتياطات المعروفة التي لم تستغل بعد. وقد يتجاوز الإنفاق الرأسمالي لإعداد حقل جديد في الجنوب واستخراج ٢٠٠ مليون برميل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار (مع افتراض القرب من هياكل ومرافق التصدير الأساسية)، ويستغرق تركيب مرافق الإنتاج وحفر الآبار قرابة عامين. وقد يتكلف حقل مماثل أقل عمقا في الشمال مبلغ ٢٥٠ مليون دولار. غير أن أرقام الإنفاق الرأسمالي هذه تتضاعف بسهولة عند احتمال وجود حاجة لمرافق أساسية إضافية. (يتراوح الإنفاق الرأسمالي ما بين ١,٥ دولار إلى ٣ دولار للبرميل سنويا بالنسبة للحقول البرية المماثلة في مناطق أخرى من الشرق الأوسط).

٣٦ - ولا يمكن بدء العمل في مشاريع من هذا القبيل إلا بعد التأكد من توافر هياكل التصدير الأساسية للتعامل مع المعدل المرتفع الثابت المتوقع للإنتاج في كل حقل من الحقول الجديدة ويستتبع ذلك عموما أن تكون أي توصيات بتقديم الدعم الاستثماري لمشاريع الحفر الأفقي متقدمة على أي توصيات تتعلق بإعداد حقول النفط الجديدة.

التكرير

٣٧ - ذكر فريق الخبراء أن جميع مصافي التكرير في بييجي والبصرة والدورا عادت إلى الإنتاج جزئيا على مدار العام الماضي ويجري تشغيلها باستخدام تكنولوجيا القشد المائي البسيطة. وقد أدى تحقيق ذلك دون وجود قطع الإحلال إلى إنهاء وحدات التكرير المضارة وليست هناك وحدات بديلة لمعظم هذه الوحدات، وسيبضي تعطل أي منها، الذي سيزيده سوءا عدم وجود قطع الغيار والمعدات، إلى تقييد طاقة التكرير بشدة.

٣٨ - وما زالت نوعية المنتجات المكررة رديئة للغاية، كما أن تدفقات مياه الفضلات ملوثة تلوثا شديدا، ويترك كلاهما أثرا خطيرا مستمرا على الأحوال البيئية. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأمان وعدم وجود معدات مكافحة الحريق والرقابة البيئية يؤدي بشكل عام إلى إثارة القلق المتزايد.

٣٩ - ويؤدي تعطل الأجهزة ومعدات المراقبة إلى تشغيل معظم وحدات التكرير "يدويا". وقد أفضى ذلك، مع تضاعف حدته بعدم وجود قطع الغيار والمعدات، إلى سرعة تدهور المعدات، كما أدى إلى هبوط الحالة المعنوية والحافز لدى موظفي التشغيل.

النقل والتخزين

٤٠ - لا تزال العقبات المنوه عنها المتصلة بنقل النفط الخام وتخزينه، التي أبلغ بها عقب زيارة فريق الخبراء في آذار/مارس ١٩٩٨، قائمة ولم تحل بشكل فعال.

٤١ - ولا تزال شبكة خط الأنابيب العراقي/التركي تعمل بدون نظام فعال للمراقبة. وقد عولجت هامشيا طاقة التخزين المتوسطة ولكن هذه الطاقة، وكذلك الإصلاحات المقترحة لخط الأنابيب، لن تصبح فعالة إلا بعد الإفراج عن البنود المطلوبة لتخزين النفط الخام ونقله بأمان.

٤٢ - ولم يحدث تحسن في حالة رصيف التحميل بميناء البكر. وما زالت القدرات الأمنية والتشغيلية في هذا المرفق مصدر قلق رئيسي. ولم ينته إصلاح مرسيين في رصيف تحميل حور العمية ليكون بديلا لميناء البكر في حالة حدوث مشاكل تقنية.

٤٣ - ويلزم إجراء إصلاحات للخط الاستراتيجي من أجل زيادة حركة النفط من الجنوب إلى الشمال. وسيجري تخفيض كميات التصدير عموما لحين إتمام الإصلاحات في هذا الخط.

٤٤ - ولا يشكل تصدير النفط الخام عبر خط الأنابيب بين العراق والمملكة العربية السعودية أولوية بالنسبة لوزارة النفط في العراق. وعلاوة على ذلك، فإن تصدير النفط الخام عبر خط الأنابيب بين العراق والجمهورية العربية السورية حسبما ذكرته وزارة النفط، لن يجري التفكير فيه قبل عام ٢٠٠١.

قطع الغيار والمعدات وأثر تعليق طلبات العقود

٤٥ - لم تظهر دلائل على فعالية برنامج توفير قطع الغيار والمعدات. فالقيمة الإجمالية لقطع الغيار والمعدات المطلوبة في إطار المراحل الرابعة إلى السادسة التي وصلت إلى العراق لم تبلغ سوى نحو ٢٥٠ مليون دولار. وحسب ما ذكر في السابق فإن "زيادة الإنتاج زيادة حادة دون أن يرافقها إنفاق على شراء قطع الغيار والمعدات سيلحق أضرارا جسيمة بالصخور الحاوية للنفط وبشبكات الأنابيب" (S/1998/330 و Corr.1)، وهي حالة بدأت تحدث بالفعل.

٤٦ - وفي أثناء المهمة التي قام بها فريق الخبراء إلى العراق في آذار/مارس ١٩٩٨، كانت تقديرات الإنتاج الجارية ٢.٢ مليون برميل يوميا، بقدرة تصدير محتملة قدرها ١,٥ مليون برميل يوميا. وبلغت أرقام التصدير المرصودة في ذلك الوقت ١,٢ مليون برميل يوميا. كما بلغ مستوى الإنتاج، حسبما جرى توضيحه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ٣ ملايين برميل يوميا.

٤٧ - وقد تحققت الزيادة في الإنتاج منذ آذار/مارس ١٩٩٨ نتيجة للتحسن في ضغط المكامن الناتج عن آثار عملية إعادة الحقن السابقة، وأتاح توريد الكلور تعزيز معالجة المياه وعملية الحقن. وعلاوة على ذلك، أسهم أيضا في هذه

الزيادة في الإنتاج وبجد كبير توريد كيميائيات الاستحلاب التي أتاحت تعزيز معالجة الخام الرطب وبدء الإنتاج في حقل صدام والقرنة الغربية، فضلا عن ربط الحقول السابق حفرها واستخدام الضخ الغازي في الشمال.

٤٨ - بيد أن هذه الزيادة، أدت، مع عدم الحصول على معظم قطع الغيار والمعدات المتعاقد عليها، إلى حالة لم يعد من المستطاع فيها المحافظة على إنتاج النفط الخام بالمستويات المتحققة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، كما هو الحال الآن. وقد انخفض الإنتاج في الأسابيع الأخيرة بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا، أو ما يعادل ١٠ في المائة.

٤٩ - ويمكن أن يعزى النقص في الإنتاج وفي صادرات النفط الخام في الآونة الأخيرة، حسبما ذكره فريق الخبراء، إلى عدم ملء الحقول المستنفدة، والتأخر في تنفيذ مشاريع معالجة الخام الرطب، وفقدان حقول منتجة بلغت ٥٦ حقلًا في الشمال وحده. وتشمل العوامل الأخرى التي أسهمت في ذلك عدم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في المحطات والمعدات، والتأخر في إصلاح شبكات خطوط الأنابيب، وتزايد سوء الأحوال في رصيف التحميل بميناء البكر، والقيود التي يواجهها نظام تخزين النفط الخام ونقله. وكلها عوامل نشأت نتيجة لعدم وجود قطع الغيار والمعدات الضرورية.

٥٠ - ويزيد من حدة هذه الحالة تعليق بعض الطلبات لفترات طويلة، من الوقت، وعدم رغبة الموردين بعد الموافقة عليها لاحقا في توريد ما تم التعاقد عليه في بعض الحالات، بسبب التغييرات الكبيرة في التكلفة التي يتحملها الموردون أو بسبب عوامل أخرى ذات صلة. وقد تعين على حكومة العراق، نتيجة لذلك، إما إعادة التفاوض بشأن العقود أو اختيار موردين جدد.

٥١ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بلغ مجموع قيمة الطلبات الموافق عليها ٥٠٦ مليون دولار، وهو يمثل نصف مجموع قيمة الطلبات الواردة (١,١ بليون دولار). ولا يزال في الانتظار وصول قطع غيار ومعدات إضافية يبلغ مجموع قيمتها ٢٥٥ مليون دولار، في حين بلغ مجموع قيمة طلبات العقود المعلقة المتعلقة بقطع غيار ومعدات النفط ٢٩١ مليون دولار.

٥٢ - وقررت وزارة النفط، ريثما يتم توريد معظم قطع الغيار والمعدات المطلوبة في إطار المراحل الرابعة إلى السادسة، المحافظة على التوازن في مستوى الإنتاج المطلوب من أجل مواصلة البرنامج الإنساني مع الالتزام في الوقت نفسه بمستوى مقبول من الضرر في الحقول النفطية العراقية، واللجوء بشكل متزايد إلى "طريق التشغيل الآمن"، ومواصلة خفض إنتاجها وصادراتها. وقد بلغ متوسط مستوى الصادرات المرصودة منذ بداية المرحلة السابعة ١,٨ مليون برميل يوميا، وهو يوضح أن مستوى الإنتاج المتوسط يتراوح ما بين ٢,٣ و ٢,٤ مليون برميل يوميا.

إضافات ضرورية إلى المخصص الحالي لقطع غيار ومعدات النفط

٥٣ - أذن مجلس الأمن بمخصص لقطع غيار ومعدات النفط في المرحلتين الرابعة والخامسة قدره ٣٠٠ مليون دولار لكل مرحلة، رغم أن الخطة الأصلية المقدمة من وزارة النفط حسبما أشرت إليه (S/1998/330 و Corr.1)، طلبت تخصيص بليون دولار على مدار ١٨ شهرا.

٥٤ - وبالنسبة للمرحلة السادسة، أوصى فريق الخبراء، المنشأ لإعداد قائمة قطع الغيار والمعدات المطلوبة بموجب الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٩، بتخصيص مبالغ لقطع غيار ومعدات النفط بمسئوى ٦٠٠ مليون دولار، (S/1999/746، المرفق، الفقرة ٤٨). وقد أوصى فريق الخبراء بهذا المسئوى بوصفه "متمشيا مع معدلات الإنتاج المتحققة والمتوقعة، لا سيما في ضوء التأكيد على المشاريع الرئيسية والاستثمار في كفالة السلامة ومكافحة التلوث والضرر البيئي". وأوضحت للمجلس أن حكومة العراق تعتزم الدخول في عقود إضافية تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار، إذا تجاوزت العائدات النفطية المتحققة خلال المرحلة السادسة مجموع القيمة المطلوبة لتنفيذ خطة التوزيع المعتمدة والتي تبلغ ٣,٠٠٤ بليون دولار. وحيث يتعين أن يأذن مجلس الأمن بأي قيمة تزيد عن مبلغ ٣٠٠ مليون دولار الذي اعتمده المجلس في قراره ١٢٤٢ (١٩٩٩) لشراء قطع غيار ومعدات النفط، أبلغت المجلس أنني عازم على أن أستعرض بصفة دائمة العائدات المتحققة خلال هذه المرحلة وأني سوف أتناول المسألة في إطار تقريرى عن فترة الـ ٩٠ يوما.

٥٥ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٦٦ (١٩٩٩)، الذي أذن للدول بأن تسمح باستيراد نفط ومنتجات نفطية مستخرجة في العراق، بما يكفي لتحقيق مبلغ إضافي يزيد عن المبلغ المنصوص عليه في القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩) يصل إلى ٣,٠٤ بليون دولار لسد العجز في المواد الإنسانية الذي يبلغ ٢.٢ بليون دولار في إطار المرحلتين الرابعة والخامسة.

٥٦ - وفي رسالتي المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1053) أبلغت المجلس بالتعديلات المعتمدة التي اقترحتها حكومة العراق من أجل استخدام العائدات الإضافية. كما أوصيت مجلس الأمن بالموافقة على طلب زيادة المبلغ المرصود لقطع الغيار والمعدات النفطية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار ليصل مجموع المبلغ المرصود في إطار المرحلة السادسة إلى ٦٠٠ مليون دولار. وأبلغت المجلس كذلك بتوافر الأموال اللازمة لهذه الزيادة. ومن دواعي الأسف أن المجلس لم يتخذ إجراء بهذا الصدد.

٥٧ - وفيما يتعلق بالمرحلة السابعة، وعملا بالفقرة ٩ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩)، أوفدت إلى العراق خبيرا لكي يُعد، بالتشاور مع حكومة العراق، قائمة بقطع الغيار والمعدات اللازمة في إطار المرحلة السابعة لتمكين العراق من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية. وفي رسالتي الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٠ (S/2000/26) والتي أرفقت بها تقرير الخبير وقائمة بقطع الغيار والمعدات، كررت توصييتي بأن يوافق مجلس الأمن على طلب حكومة العراق زيادة المبلغ المرصود لقطع الغيار والمعدات النفطية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، ليصل مجموع المبلغ المرصود في إطار المرحلة السادسة إلى ٦٠٠ مليون دولار، كما أشرت في تقريرتي إلى توافر الأموال اللازمة لهذه الزيادة. وفيما يتعلق بالمرحلة السابعة، اقترحت الحكومة من جديد رصد مبلغ قدره ٦٠٠ مليون دولار وحظي هذا الاقتراح بتأييد الخبير ووصفه بأنه مبلغ معقول في ضوء الحالة الراهنة لقطاع النفط العراقي. وأشار الخبير أنه ما لم توفر قطع الغيار والمعدات النفطية الرئيسية وتجهز للاستعمال في غضون فترة زمنية قصيرة، فمن المرجح أن يتدن إنتاج النفط حتى في ظل نظام إدارة صارمة للمخاطر. لكن المجلس وافق من جديد في قراره ١٢٨١ (١٩٩٩) على مبلغ ٣٠٠ مليون دولار فقط لهذا القطاع.

٥٨ - وقد لاحظ فريق الخبراء الذي أوفدته إلى العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) أن حالة صناعة النفط العراقية لم تتحسن وأن الصادرات هبطت عن المستوى الذي حققته في إطار المرحلة السادسة البالغ ٢.٢ مليون برميل في اليوم، ومن المحتمل أن تظل بمستوى لا يزيد عن ١,٩ مليون برميل في اليوم في المرحلة السابعة. وطبقا لتقديرات الفريق، سيحدث انخفاض آخر في الإنتاج (وبالتالي انخفاض في التصدير) بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة ما لم يتم على وجه السرعة إيصال قطع الغيار والمعدات، ويعتقد فريق الخبراء أيضا أن قطع الغيار والمعدات التي وصلت غير كافية للمحافظة على مستوى الإنتاج.

٥٩ - وتزيد قيمة الاستثمارات اللازمة لإصلاح صناعة النفط العراقية بكثير عن قيمة الاستثمارات التي نوقشت في إطار المراحل الرابعة إلى السابعة وسوف تزداد حتما إذا تأخر تنفيذ أعمال الإصلاح والصيانة الأساسية.

٦٠ - ومنذ فرض الجزاءات على العراق في عام ١٩٩٠، عانت صناعة النفط في العراق معاناة شديدة من جراء عدم وجود قطع الغيار والمعدات اللازمة. وأخذوا بعين الاعتبار مستويات الإنتاج اللازمة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦ لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، ومستويات الإنتاج منذ أواخر عام ١٩٩٦ في إطار البرنامج الإنساني، أنتجت صناعة النفط العراقية حوالي ٥٠٠٠ مليون برميل من النفط دون توظيف أي استثمارات تُذكر في إصلاح الهياكل الأساسية أو صيانتها. وكانت نتيجة ذلك حدوث تدهور ضخم في حالة تلك الهياكل الأساسية وفعاليتها وكفاءتها، وتدهور شروط السلامة إلى حد مروع وحدوث أضرار بيئية كبيرة.

٦١ - وفي الفترة التي تلت ذلك، عانت الهياكل الحاوية للنفط في العراق من ضرر قصير الأجل يعتبر قابلا للإصلاح إذا وصلت قطع الغيار والمعدات الضرورية اللازمة على وجه السرعة. غير أن طبيعة الضرر الذي لحق بهذه الهياكل تجعل آثاره طويلة الأجل يوما بعد يوم مما يؤدي إلى إلحاق ضرر لا رجعة فيه بحقول النفط وفقدان طاقة الإنتاج

والتصدير بصورة دائمة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن قدم طرازات قطع الغيار والمعدات المستخدمة في صناعة النفط العراقية يستلزم غالبا استبدالها كلية لا مجرد إصلاحها.

٦٢ - ومنذ الشروع في برنامج قطع الغيار والمعدات النفطية في المرحلة الرابعة (بمستوى تأسس على الحاجة إلى زيادة الأموال اللازمة للبرنامج الإنساني قدر المستطاع) ارتفعت أسعار النفط أكثر من الضعف. ومن ثم، يمكن أن تستمر الزيادة في إيرادات المبيعات في دعم المستوى الحالي للبرامج الإنسانية بل ودعم مستويات أعلى منها في حقيقة الأمر، في الوقت نفسه الذي يتيح فيه إمكانية تخصيص مبلغ أكبر لقطع الغيار والمعدات الضرورية جدا لدعم تصدير النفط الخام الذي يعتمد عليه البرنامج الإنساني. ويرى فريق الخبراء أن هذا الاستثمار منطقي، ولا سيما في ضوء تقلب أسعار النفط التي يمكن أن تعود بسهولة إلى مستوياتها المنخفضة السابقة.

٦٣ - ولهذا، يلزم على أقل تقدير وعلى وجه الاستعجال رصد مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لكل مرحلة من المرحلتين السادسة والسابعة إذا ما أريد الحفاظ على مستويات الإنتاج بالمعدلات الحالية أو ما يقاربها، ومن أجل التعويض عن الضرر الدائم الذي لحق بالهياكل الحاوية للنفط في العراق.

٦٤ - وكان مجلس الأمن قد طلب إلى اللجنة في الفقرة ١٨ من قراره ١٢٨٤ (١٩٩٩) أن تقوم، وفقا لأحكام قراره ١١٧٥ (١٩٩٨) و ١٢١٠ (١٩٩٨) بتعيين فريق من الخبراء، وقرر كذلك تكليف هذا الفريق بالموافقة على وجه السرعة على العقود المتعلقة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لتمكين العراق من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية. وقدم مكتب برنامج العراق إلى اللجنة، لنظرها وموافقتها، إجراءات لتنفيذ هذه الولاية. وحالما توافق اللجنة على الإجراءات وتختار أعضاء فريق الخبراء، سيتم بناء على توصية المكتب إعداد قوائم بقطع الغيار والمعدات بالنسبة لكل مشروع على حدة وستقدم القوائم إلى اللجنة للموافقة عليها. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) إلى الإسراع في عملية الموافقة، مما يتيح بدوره إمكانية إيصال قطع الغيار والمعدات الضرورية جدا لصناعة النفط في العراق على نحو أسرع.

جيم حسابات الأمم المتحدة المتصلة ببرنامج العراق

٦٥ - تنقسم حسابات الأمم المتحدة المتصلة ببرنامج العراق إلى سبعة حسابات مستقلة عملا بالفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز) من الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كان قد أودع في الحساب المتعلق بالمرحلة السابعة مبلغ ٧٤٠,٨ مليون دولار وفق ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٢٨١ (١٩٩٩) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وبذلك يصل مجموع الإيرادات الآتية من مبيعات النفط منذ بدء البرنامج إلى مبلغ قدره ٤٧٦,٥ مليون دولار. ويبين المرفق الأول من هذا التقرير توزيع مجموع العائدات النفطية بين مختلف

الحسابات والنفقات المقابلة لذلك حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويبين المرفق الثاني عدد وقيمة خطابات الاعتماد المتصلة بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية.

الأرصدة الموجودة لدى بنك باريس الأهلي

٦٦ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بلغ رصيد الإقفال لحساب الأمم المتحدة الخاص بالعراق لدى بنك باريس الأهلي مبلغاً قدره ٦,٢ بليون دولار. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فصل من الرصيد الموجود في الحساب مبلغ إجماليه ٢,٣ بليون دولار لإصداره في شكل خطابات اعتماد موافق عليها. وما زال يوجد في الحساب مبلغ يقارب ٣,٥ بلايين دولار لإصداره في شكل خطابات اعتماد حالما توافق لجنة مجلس الأمن على العقود.

٦٧ - ويشتمل الرصيد المشار إليه أعلاه على فائدة مستحقة قدرها ٢١١ مليون دولار مقابل المبالغ الموجودة في حساب الأمم المتحدة الخاص بالعراق. ويجري استخدام هذه المبالغ لشراء إمدادات إنسانية إضافية.

٦٨ - ولا تزال مسألة تركيز الأرصدة في مصرف واحد مصدراً للقلق، حسبما أوضحه أمين خزانة الأمم المتحدة للجنة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، فإن الخطر الذي ينطوي عليه الاعتماد على جهة واحدة لإصدار خطابات الاعتماد المتعلقة بالشؤون الإنسانية يمثل نقطة ضعف تشغيلية كما أشير إليه في التقارير السابقة.

٦٩ - وقد واصل أمين خزانة الأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، معالجة المشاغل القائمة فيما يتعلق بالترتيبات المصرفية الخاصة بالبرنامج. ونتيجة لذلك، تقلصت فترات التأخير التي تفصل بين إصدار اللجنة لرسائل الموافقة وفتح خطابات الاعتماد.

ثالثاً أنشطة المراقبة والرصد

ألف معاينة الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

٧٠ - في شباط/فبراير ١٩٩٧، بدأت عملية معاينة الإمدادات الإنسانية والتصديق على وصولها، عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة، وذلك عن طريق عقد ممنوح لشركة "اللويد ريجستر" التي ظلت تعمل بصفة وكيل معاينة لغاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبدأت عملية التصديق بإقامة موقع في كل من طربيل على الحدود الأردنية، وفي ميناء أم قصر البحري، وفي زاخو على الحدود التركية. وأضيف موقع رابع هو موقع الوليد على الحدود السورية لاستيعاب الشحنات الإضافية من الإمدادات الإنسانية إلى العراق. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مُنح عقد للتصديق

والمعاينة لشركة كوتكنا السويسرية للمعاينات في جنيف؛ وتعتبر شركة كوتكنا الآن وكيل الأمم المتحدة المستقل لمعاينة الإمدادات الإنسانية.

٧١ - وتشمل ولاية وكيل المعاينة، التصديق على وصول جميع الإمدادات الإنسانية المشتراة بالأموال المتاحة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة، والإبلاغ عن وصول تلك الإمدادات. ويواصل الوكلاء المتواجدون في نقاط الحدود العراقية أخذ عينات من شحنات السلع الأساسية الغذائية واختبارها والتحقق من ملاءمتها للاستهلاك البشري. ويضطلع مختبر مستقبل في الأردن بعمليات اختبار مغفلة للعينات المأخوذة من الشحنات. وتجري عند اللزوم اختبارات مكثفة إضافية في جنيف. وقد أدى تخفيض الوقت اللازم لإرسال تلك العينات واستلام التقارير اللاحقة عن تحليلها إلى زيادة سرعة التصديق على وصول البضائع. ولا تزال حكومة العراق ترفض طلبات متابعة إقامة مختبرات متنقلة لزيادة التعجيل بهذه العملية. ومع زيادة تعقد العقود الموافق عليها، وسع وكيل المعاينة نطاق دور التصديق الذي يقوم به ليشمل خدمات تركيب المنشآت وتشغيلها في مختلف مرافق العراق الداخلية، من قبيل المنشآت الكهربائية التي يجري إصلاحها. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة كوتكنا، بالاستناد إلى إجراءات تصديق خاصة وافقت عليها لجنة مجلس الأمن، بمراقبة تصدير السلع الأخرى التي تحتاج إلى إصلاح وتحديد ثم إعادة استيرادها إلى العراق فيما بعد، علما بأن الإصلاح والتجديد لا يمكن أن يتما إلا في مكان عمل مُقدم الخدمات، كما تصدق شركة كوتكنا على إيصال الخدمات.

٧٢ - وتواصل شركة كوتكنا ووحدة المراقبة المتعددة الاختصاصات التابعة لمكتب برنامج العراق الإبلاغ عن حالة تدهور خطيرة تعاني منها المنشآت الموجودة في ميناء أم قصر. ولا يزال تدهور مرافق التفريغ والأحوال السيئة التي تعم الميناء يسهمان في بطء وعدم كفاية عمليات تفريغ أصناف المواد الغذائية الضرورية، ولا سيما شحنات المواد الغذائية الكبيرة وقطع غيار ومعدات الهياكل الأساسية الضرورية للغاية. وتبلغ شركة كوتكنا بصورة روتينية عن الأضرار التي تصيب الشحنات خلال عملية التفريغ بسبب المعدات غير الملائمة. ولا تزال المعدات المعطوبة والبالية، من قبيل الرافعات، تعرض سلامة وحياة العاملين في الميناء للخطر. وفيما تمت الموافقة على العقود المتعلقة ببعض الأصناف الضرورية مثل زوارق السحب وأذرع التحميل، التي جرى تسليم بعضها بالفعل، فإن هناك معدات أخرى ضرورية جدا لا تزال معلقة. وقد نصت خطة التوزيع المتعلقة بالمرحلة السابعة، على غرار الخطط السابقة، على التعاقد على شراء تلك الأصناف. ومع ذلك، لم تقدم في بعض المراحل أي طلبات عقود إلى مكتب برنامج العراق، في حين لم تقدم في مراحل أخرى سوى طلبات لبعض الأصناف ذات الصلة المدرجة في خطة التوزيع. وتم التعاقد على صنف معين في المرحلة السادسة هو زورق لتجريف قاع الميناء. وبالرغم من أن الحالة السائدة في الميناء تشير بكل وضوح إلى ضرورة وجود هذه المعدات، فإن هذا الطلب لا يزال معلقا بنتيجة طلب يتصل بإجراء مواصفات تقنية له بسبب إمكانية استعماله المزدوج. وقد أفادت شركة كوتكنا مؤخرا أن تراكم الطمي في الميناء غالبا ما يضطر السفن إلى تفريغ حمولتها إلى زوارق أصغر تبحر في المياه العميقة، ثم تنقل الحمولات على متن تلك الزوارق الأصغر إلى مراسي

الميناء. وبالرغم من إدخال تحسينات على رافعات التفريغ في مراسي الميناء، يتعذر باستمرار على الزوارق الأكبر الرسو في الميناء بسبب انخفاض منسوب المياه بالإضافة إلى عوائق المد والجزر.

باء مراقبة قطع الغيار والمعدات النفطية

٧٣ - طلب إلي مجلس الأمن في الفقرة ٦ من قراره ١١٧٥ (١٩٩٨) العمل على توفير مراقبة قطع الغيار والمعدات الضرورية المأذون بها لتمكين العراق من زيادة صادراته النفطية إلى المستوى المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، أي إلى مبلغ لا يتجاوز ٥,٢ بلايين دولار. وبناء عليه، شرع مكتب برنامج العراق بإنشاء نظام لمراقبة وصول قطع الغيار والمعدات النفطية وتخزينها وتوزيعها واستخدامها، والإبلاغ عن ذلك، لضمان استخدام تلك المعدات للغرض الذي وافقت لجنة مجلس الأمن عليها من أجله. وقد وضع مكتب برنامج العراق، بالتشاور الوثيق مع شركة سيبولت التي تعاقدت معها الأمم المتحدة لتتولى مراقبة قطع الغيار والمعدات النفطية، المبادئ الأساسية لنظام المراقبة التي اقترنت بموافقة اللجنة فيما بعد في تموز/يوليه ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب إجراءات تشغيل موحدة ومفصلة لمراقبة قطع الغيار والمعدات النفطية يوميا وبشكل كفوء بدءا من ميناء الدخول إلى العراق والتخليص الجمركي ومرورا بالتخزين في المواقع المحددة وانتهاء باستخدامها في مكان المستعمل النهائي. وقد وضعت إجراءات التشغيل الموحدة بغرض إضفاء الطابع المؤسسي على إجراءات المراقبة والإبلاغ وبهدف تزويد اللجنة بما يضمن استخدام قطع الغيار والمعدات النفطية على النحو الذي اعتمدت من أجله.

٧٤ - ومن خلال التفاعل والاتصال الوثيقين اللذين يقيمهما مكتب برنامج العراق مع شركة سيبولت ومع شركة كوتكنا، تمكن المكتب من إبقاء ترتيبات المراقبة قيد الاستعراض الدقيق والمستمر كيما يكفل أداء نظام المراقبة والإبلاغ لوظائفه بكفاءة. ففي البداية، وعندما بدأت الشحنات الأولى من قطع الغيار والمعدات الوصول إلى العراق في منتصف عام ١٩٩٩، لم يكن هناك سوى مراقب واحد وكان مقر عمله في بغداد. ومع ازدياد عدد الشحنات القادمة، زيد عدد المراقبين. ويبلغ مجموع عدد المراقبين العاملين هناك حاليا ستة مراقبين. وقد مكن هذا العدد شركة سيبولت من تلبية أعباء العمل المتزايدة وتكثيف زيارات المراقبة الميدانية في سائر أنحاء العراق.

٧٥ - وقام مكتب برنامج العراق مؤخرا باستعراض نظام المراقبة والإبلاغ في ضوء الزيادة المستمرة للشحنات القادمة من قطع الغيار والمعدات النفطية والتوسع التدريجي في عدد مواقع التخزين والاستعمال النهائي. ويتمثل الهدف من هذه العملية، التي جرت بالتشاور مع شركة سيبولت، في كفاءة مواصلة المكتب استيفاء اشتراطات المراقبة والإبلاغ التي وضعتها اللجنة وتحسين تلك الإجراءات حيثما أمكن. ولدى قيامه بذلك، استعرض المكتب الإجراءات القائمة وسعى إلى إضفاء طابع منهجي على الإجراءات التي تطورت منذ بدء العمل بنظام المراقبة. وعلاوة على ذلك، حدد المكتب تدابير إضافية ونظمها بغرض اتباعها بخصوص الأصناف التي تتسم بطابع حساس وفقا لتشخيص اللجنة لها

واشترط إخضاعها لمراقبة خاصة وإبلاغ خاص. ولدى القيام بهذه العملية، أولي اهتمام كبير لكفالة الاستفادة على أفضل وجه ممكن من الموارد البشرية والمادية المحدودة المتاحة في الأماكن التي يعتبر وجودها فيها ضروريا للغاية.

٧٦ - وسيبقي مكتب برنامج العراق قيد استعراضه المستمر طريقة أداء آلية المراقبة والإبلاغ لوظائفها بكفاءة فضلا عن معدل الموارد البشرية والمادية المستخدمة فيها. وسيساعد ذلك المكتب في كفالة مواصلة استيفاء اشتراطات الإبلاغ المنوطة به تجاه اللجنة، أي حصول اللجنة على التأكيدات الضرورية بخصوص استخدام قطع الغيار والمعدات على النحو الذي اعتمدت من أجله.

جيم آلية الأمم المتحدة للمراقبة

٧٧ - يبلغ العدد الإجمالي للمراقبين العاملين في إطار البرنامج الإنساني ١٥١ مراقبا، منهم ٦٣ مراقبا جغرافيا، و ٧٥ مراقبا قطاعيا يعملون مباشرة مع الوكالات والبرامج المعنية، ووحدة صغيرة مكونة من ١٣ مراقبا متعددي الاختصاصات.

٧٨ - وخلال الأشهر الستة والثلاثين التي تلت تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وحتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، قامت وحدات المراقبة التابعة للأمم المتحدة، بزيارات مراقبة في جميع أنحاء العراق كما يلي:

٧٩ - أجرت وحدة المراقبة الجغرافية ما مجموعه ٨٣٢ ٦٠ عملية مراقبة ميدانية شملت قطاعات الأغذية (٥٠ ٠٩٢)، والصحة (٧ ١٠٨)، والتغذية (٣٤١)، والزراعة (١ ٢٤٤)، والمياه والتصحاح (٦٢٨)، والتعليم (٧٦٤)، والكهرباء (٦١)، وإعادة التوطين (٥٩٤)، مما في ذلك إجراء مقابلات مباشرة مع المستعملين والمستفيدين النهائيين.

٨٠ - وأجرى المراقبون الدوليون وموظفو المراقبة المحليون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٩١١ ٦٦٧ زيارة مراقبة، مما في ذلك زيارات إلى الصوامع، والمطاحن، والمستودعات، ووكلاء الأغذية والدقيق، وعمليات تفقد موقعية أسرية. ونفذت عمليات تفقد موقعية على عينة حددت مسبقا على أساس الحجم شملت وكلاء أغذية، ووكلاء دقيق، وأسرة معيشية. وحتى هذا التاريخ، شملت العمليات التفقدية في إطار المراقبة جميع وكلاء الأغذية والدقيق في جميع أنحاء البلاد، و ١٢,٠٩ في المائة من جميع الأسر المعيشية في وسط العراق وجنوبه، و ٢٦,٤٦ في المائة في المحافظات الشمالية الثلاث وهي دهوك وأربيل والسليمانية.

٨١ - وفي قطاع الصحة، أجرى المراقبون التابعون لمنظمة الصحة العالمية مراقبات روتينية على تخزين السلع الصحية الأساسية واستخدامها. فقد أجرت منظمة الصحة العالمية ١٠ ١٠٩ زيارات مراقبة في ١٥ محافظة في وسط العراق وجنوبه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بمراقبة تنفيذ برنامج التغذية المستهدفة. وحتى هذا التاريخ، أجرى المراقبون التابعون لليونيسيف ٤٨٢ زيارة لغرض مراقبة توزيع إمدادات التغذية المستهدفة. وأجرى المراقبون التابعون لليونيسيف ٥ ٠١٧ زيارة مراقبة في قطاع المياه والتصحاح. وأجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ٣ ٠٠٧ زيارات مراقبة. وفي قطاع الكهرباء، أجرى المراقبون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة ٩١٧ زيارة مراقبة لمعاينة كمية السلع المستلمة في مواقع الاستعمال النهائي والوقوف على تطابقها مع المواصفات حسب ورودها في أوامر الشراء. وفي قطاع الزراعة، أجرت اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ما مجموعه ١ ١٢٠ زيارة و ١ ١٤٧ زيارة، على التوالي، لمراقبة توزيع واستعمال اللوازم التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية وفي الجامعات أيضا.

٨٢ - وبالإضافة إلى إعداد تقارير التنفيذ الشهرية، اضطلعت آلية الأمم المتحدة للمراقبة أيضا بمجموعة متنوعة من الدراسات الاستقصائية وأصدرت تقييمات عن مسائل التنفيذ التي تم البرنامج. وشملت هذه التقييمات تقرير بعثة برنامج الأغذية العالمي لعام ١٩٩٧ عن نظام مراقبة توزيع الأغذية بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)؛ ودراسات منظمة الصحة العالمية عن مدى توافر وكفاية الأدوية والإمدادات الطبية على نطاق البلاد (١٩٩٨)؛ والتقييمات المتعلقة بأثر البطاقات الصحية في وسط البلاد وجنوبها (١٩٩٨) وفي المحافظات الشمالية الثلاث (١٩٩٩). واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بعشر دراسات استقصائية كما يلي: أربع دراسات عن صحة الحيوان، ودراسة واحدة عن الكيمائيات الزراعية، وثلاث دراسات عن الآلات الزراعية، ودراسة واحدة عن إعادة تأهيل صناعة تربية الدجاج، ودراسة واحدة عن المسوحات العامة للمستعملين النهائيين. وأجرت اليونيسيف دراسات استقصائية للتغذية في المرافق الصحية في نيسان/أبريل، وتشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧، وفي آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ونيسان/أبريل عام ١٩٩٩. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، استعرضت اليونيسيف مراكز إعادة التأهيل التغذوي في إطار البرنامج التغذوي في المحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة. وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أجرت اليونيسيف تقييما للأثر في قطاعات المياه، والتصحاح والتعليم. وقامت اليونسكو، في الوقت ذاته، بعملية استعراض لنظام التعليم في العراق من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦. وفي قطاع الكهرباء، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمسوحات احصائية عن السلامة في العمل، وعن الكهرباء على مستوى الأسرة المعيشية، وعن الآثار المترتبة على الجفاف في عام ١٩٩٩ بالنسبة لقطاع الكهرباء. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أجرت آلية الأمم المتحدة للمراقبة دراسة شاملة عن عواقب تعليق الطلبات بالنسبة لجميع القطاعات، بالإضافة إلى قيامها بالعمل الروتيني اليومي الخاص بالاستجابة لطلبات الحصول على معلومات محددة.

رابعاً تجهيز الطلبات والموافقة عليها

٨٣ - في تقرير التكميلي (S/1998/90)، أبلغت مجلس الأمن أنني أصدرت توجيهات إلى مكتب برنامج العراق لكي يعمل كمرکز اتصال لمتابعة وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بإعداد خطة التوزيع واعتمادها، وتوليد الإيرادات وتخصيص الأموال، وتجهيز الطلبات وتعميمها والموافقة عليها، وتجهيز خطابات الاعتماد، والشراء، والتسليم، وعمليات التصديق والتحقق من النوعية التي يقوم بها وكلاء المعاينة المستقلون عند نقاط الدخول، فضلاً عن توزيع الإمدادات في العراق (S/1998/90، الفقرة ٥٣ (ز)). ومنذ ذلك الحين، قمت بصورة متواصلة باستعراض تنفيذ توصياتي المقدمة إلى مجلس الأمن ولجنته، وإلى حكومة العراق. وقمت أيضاً برصد التوجيهات التي أصدرتها إلى مكتب برنامج العراق وإلى غيره من إدارات الأمانة العامة، ووكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة (S/1998/90، الفقرات ٤٩-٦٠)، بالصيغة المعتمدة بقرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨)، بهدف ترشيد وتعجيل إجراءات الموافقة وضمان وصول الإمدادات الإنسانية إلى العراق بأسرع ما يمكن.

٨٤ - ومنذ اتخاذ القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، تحقق تحسن ملحوظ في سرعة عمليات الموافقة، والتسليم، والمعاينة والتصديق على الحدود. ويرجع ذلك جزئياً إلى ما اكتسبته جميع الأطراف المعنية من خبرة في التعامل مع إجراءات البرنامج، والتدابير العاجلة التي اتخذها مكتب برنامج العراق لتنفيذ توجيهاتي (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٥٣-٥٦)، فضلاً عن المقررات التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن فيما يتعلق بإجراءات العمل الخاصة بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة ضرورة ملحة لإعادة النظر من جديد في الإجراءات المتعلقة بالموافقة على الطلبات للحد من العدد المفرط من حالات إرجاء النظر في الطلبات الذي ما فتى يؤثر تأثيراً سلبياً في مجمل عملية التنفيذ التي يضطلع بها البرنامج، حسبما يجري توضيحه في الفرع الخامس من هذا التقرير.

٨٥ - وقد اتخذ مكتب برنامج العراق خطوات عاجلة لتنفيذ جميع توجيهاتي الثلاثة عشر الواردة في التقرير التكميلي (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). بيد أنه وجدت بعض الصعوبات العملية في تجهيز جميع الطلبات المستلمة في غضون يومي عمل، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى عدم الامتثال لإجراءات لجنة مجلس الأمن ووجود أوجه تضارب مع خطة التوزيع الموافق عليها ومع أية تعديلات أدخلت عليها. وزاد في هذا الصعوبات أيضاً تضاعف عدد الطلبات التي تم استلامها خلال فترة زمنية قصيرة، والعقود الكبيرة الحجم المتسمة بالتعقيد المتزايد؛ ومن ذلك أن قيمة أحد هذه العقود تصل إلى أكثر من ١٠٠ مليون دولار. ولذلك فإنني اتخذت تدابير إضافية لزيادة الموارد من الموظفين المتوافرين لمكتب برنامج العراق بمن فيهم خبراء جمارك إضافيون.

٨٦ - وقدم مكتب برنامج العراق إلى لجنة مجلس الأمن اقتراحاً لتقديم الأموال لتغطية الأغذية التي تقوم حكومة العراق بشرائها وتسليمها إلى محافظات دهوك وأربيل والسليمانية، من أجل معالجة مشاكل التمويل الناشئة عن النظام

القائم الخاص بالسداد من حساب الـ ١٣ في المائة إلى حساب الـ ٥٣ في المائة. بيد أنه منذ تقديم الاقتراح في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩، لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، كان إجمالي الأموال التي تنتظر السداد من حساب الـ ١٣ في المائة إلى حساب الـ ٥٣ في المائة بخصوص أصناف الأغذية، قد بلغ ١٢٢,٨ مليون دولار. وفيما يتعلق بالأدوية، كان إجمالي المبلغ الذي ينتظر السداد ٧٦,٨ مليون دولار. ولم يتصرف مجلس الأمن بشأن عدد من الاقتراحات الأخرى التي قدمها المكتب إلى اللجنة في عام ١٩٩٩ وهي تشمل، الإجراءات المتعلقة بتجميد أو تعليق الطلبات العادية المقدمة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وشروط المدفوعات الخاصة بحساب الـ ٥٣ في المائة، ومشروع المبادئ التوجيهية لعمل فريق الخبراء للموافقة على عقود قطع الغيار والمعدات النفطية عملاً بالفقرة ٢ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) (وقد تم تجاوز هذه المسألة الأخيرة بأحكام الفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)) وكذلك الحاجة إلى اختيار وتوظيف مشرفين نفطيين إضافيين.

٨٧ - ولم تنفذ لجنة مجلس الأمن التوصية التي أقرها المجلس في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨)، والقاضية بأن تستعرض اللجنة مرفقات خطة أو خطط التوزيع من البداية لكي تستطيع أن تحدد في أبكر وقت ممكن الأصناف المعرضة لأن "يرجأ النظر فيها"، والأصناف التي يَحتمل أن يطلب توفير مزيد من المعلومات عنها وعن التحقق من استخدامها النهائي (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨). ومن أجل التعجيل بتجهيز الطلبات المرجأ النظر فيها، جرت التوصية (S/1998/90، الفقرة ٥٨ (د)) بأنه يجوز للجنة التوصل إلى تفاهم عن طريق تقديم تفسيرات خطية وصریحة في غضون ٢٤ ساعة بشأن الأصناف المرجأ النظر فيها، لتمكين مقدمي الطلبات من توفير أي معلومات إضافية مطلوبة. ومن دواعي الأسف أن اللجنة لم تتوصل حتى الآن إلى تفاهم بشأن تنفيذ هذه التوصيات تنفيذاً كاملاً. وعلى الرغم من أن اللجنة كانت قد وافقت على الإجراءات المتعلقة بتحويل الأمانة العامة سلطة الموافقة بالنسبة لأصناف الأغذية (انظر: المرجع نفسه، الفقرة ٥٨)، فإنه لم يكن من الممكن تنفيذها مع غياب آلية التسعير المطلوبة من حكومة العراق. وقد تم تجاوز هذه المسألة الآن بأحكام الفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٨٨ - ولم تنفذ حكومة العراق أيضاً تنفيذاً كاملاً التوصية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩) المتعلقة بإعداد خطة التوزيع، وخصوصاً ما يتعلق منها بالإذن المعطى بموجب الفقرة ٥ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وعلاوة على ذلك، وبالرغم من إيفاد ممثل عن مصرف العراق المركزي إلى نيويورك بضع مرات، فإن حكومة العراق لم توفد إلى نيويورك ممثلاً عن المصرف في مستوى مناسب، حسبما أوصى بذلك (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥).

٨٩ - وباستثناء حالات قليلة، لم تنفذ وكالات وبرامج الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً التوصية القاضية بالألا تقدم الطلبات إلا بعد الاتفاق مع الموردين المحتملين على معظم التفاصيل المتصلة بالعقود المقبلة لتفادي تقديم تعديلات عديدة على طلباتهم الأصلية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦)، لأسباب يعود معظمها إلى إجراءات الشراء الخاصة بها. وسيجري تصويب هذا الوضع في سياق تنفيذ الفقرتين ١٧ و ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقد أعطيت

للوكالات والبرامج فرصة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ كيما تجري التعديلات الضرورية لإجراءات الشراء التي تعمل بها من أجل الامتثال امتثالا كاملا لأحكام الفقرة ١٧.

٩٠ - ويظل لخطة التوزيع دور مركزي في كامل عملية إيصال الإمدادات إلى العراق في الوقت المناسب. وقد باتت الخطة، بالنسبة لكل مرحلة من المراحل، تتسم بالإطالة وبمزيد من التعقيد بحيث أصبحت تتطلب تحسينات كبيرة من ناحيتي المضمون والشكل. وكنت قد أوصيت في تقرير التكميلي بتحسين مضمون خطة التوزيع وشكلها تحسينا كبيرا بتوفير أمور، من بينها، مؤشرات على الأولويات التي تحظى بها الإمدادات والعلاقة المشتركة بينها في إطار المشروع أو النشاط المعين.

٩١ - وقد تم الإعداد لقطاعي الزراعة وقطع الغيار والمعدات النفطية وفقا لهذه الأسس، في إطار المرحلة الرابعة من خطة التوزيع المحسنة (S/1998/446)، الأمر الذي مكّن الخبراء في مكتب برنامج العراق واللجنة من ترتيب الأصناف حسب الأولوية وتحديد العلاقة المشتركة بينها. ولذلك، يوصى بإدراج معلومات مماثلة في إطار جميع قطاعات خطة التوزيع بتزويدها بقوائم للسلع تتسم بتفصيل مفردات الأصناف على نحو أكثر دقة، والقيام، حيثما أمكن، بتحديد العلاقة المشتركة بينها والأهداف التي ينبغي تحقيقها. ومن شأن هذا أن يعزز أيضا قدرة مكتب برنامج العراق على أن يقترح إدخال تعديلات، حسب الضرورة، على قوائم السلع التي توافق عليها اللجنة وفقا للفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). كما أنه يساعد في تحديد بعض السلع الأساسية التي ربما تتعرض لإرجاء النظر فيها من جانب اللجنة وكان من الممكن توفير مزيد من المعلومات التفصيلية عن استخدامها النهائي من البداية.

٩٢ - وغالبا ما يتجسد الافتقار إلى الوضوح والدقة في خطة التوزيع في رداءة العديد من الطلبات المقدمة وفقا للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ومن أجل الحد من عدد الطلبات التي يعيدها المكتب إلى البعثات الدائمة أو إلى بعثات المراقبة التي تقدمها، وإلى وكالات وبرامج الأمم المتحدة لعدم تطابقها مع متطلبات البرنامج، ساعد المكتب اللجنة في إعداد مبادئ توجيهية منقحة وشاملة قامت باعتمادها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وتم الآن نشرها على موقع المكتب على الشبكة العالمية (un.org.depts/oip).

٩٣ - وشملت التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية تشجيع مقدمي الطلبات على أن يدرجوا في طلباتهم نوعية المعلومات التي غالبا ما يطلبها أعضاء اللجنة، وخصوصا ما يتعلق منها بالاستعمال النهائي. وفي هذا الخصوص، يوصى بأن تشجع حكومة العراق مقدمي الطلبات على أن يضموا كراسات تقنية تفصيلية إلى طلباتهم في الحالات التي يظهر فيها أنها قد تكون ذات فائدة في تفادي التعرض إلى تعليقها لأسباب تقنية. وتعمل هذه المعلومات أيضا على خبراء الجمارك في مكتب برنامج العراق، وتيسر استعراض الطلبات وقلقا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لغرض تحديد ما إذا كانت الأصناف الواردة فيها خاضعة لأحكام القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) من عدمه.

٩٤ - وقد وجهت الانتباه في تقرير التكميلي إلى الوتيرة المتباطئة غير المنتظمة التي تصل بها الإمدادات الإنسانية للعراق. ورحبت بالتدابير التي اتخذتها حكومة العراق لحمل الموردين على تقديم طلباتهم ضمن مهلات زمنية معينة. وقد تقلصت المهلة الزمنية التي يستغرقها الموردون في تقديم العقود من ٣٣,٩ يوما في المتوسط في إطار المرحلة الرابعة إلى ١٨ يوما تقريبا في إطار المرحلة السادسة، ويعزى ذلك أساسا إلى الشرط المتعلق بالمهلة الذي أدرجته حكومة العراق في عقودها. بيد أن معدل الاستلام الفعلي لطلبات الموردين يكتسي أهمية كبيرة أيضا لأن التأخير في التعاقد يؤدي إلى عدم انتظام تقديم الطلبات التي ترد في معظم الأحيان في نهاية المرحلة، مما يضعف تماما قدرة مكتب برنامج العراق على تجهيز الطلبات وتقييمها.

٩٥ - ولذلك توصي حكومة العراق باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان توقيع العقود في أقرب وقت ممكن بعد الموافقة على خطط التوزيع للمرحلة المعنية. وحتى تتوافر لخبراء الأمانة العامة التفاصيل الكافية اللازمة لاستعراض الطلبات من أجل تحديد ما إذا كانت البضائع المدرجة في القوائم مما يتعين الإخطار عنه عملا بالقرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، كما يقضي بذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، يقوم مكتب برنامج العراق بإبلاغ وكالات وبرامج الأمم المتحدة بأنها ستكون ملزمة بإرفاق العقود بطلباتها مستقبلا.

٩٦ - ولا تزال الآلية التي وضعها مكتب برنامج العراق لتقديم بيانات البنود السطرية في شكل الكتروني على أقراص غير مستغلة إلى حد كبير. ونظرا لأن الطلبات زادت زيادة كبيرة من حيث العدد والتعقيد التقني وأن هذه الآلية تقلص الوقت الطويل جدا الذي تتطلبه عملية إدخال آلاف السطور من البيانات التي تجرى الآن يدويا فتخففها إلى ثوان، توصي جميع البعثات الدائمة وبعثات المراقبة بتشجيع الموردين في بلدانها على استخدام الشكل الإلكتروني إلى أقصى حد ممكن، وهو الشكل الذي يتوفر منه نموذج على الموقع الشبكي للمكتب.

٩٧ - وحتى الآن لم تقدم اللجنة أي توجيهات بشأن المسألة العاجلة المتعلقة بشروط الدفع التي أثارها مكتب برنامج العراق في ورقة قدمها إلى اللجنة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد أسفر رد أولي من اللجنة مفاده أن شروط الاستبقاء غير مسموح بها بموجب الوثائق المنظمة للإجراءات التي وضعها البرنامج عن إجراء تعديلات في ما يزيد على ١٥٠ من هذه العقود وتعميمها على اللجنة لاحقا، بينما ظل ٣٣ طلبا تتضمن شروط الدفع المذكورة دون تعميم. ولا يزال يتعين على اللجنة مع ذلك أن تتخذ قرارا يتعلق ببقية أنواع شروط الدفع، لا سيما شروط الدفع الآلي المؤجل وسندات ضمان الأداء. وإني أحث اللجنة على مواصلة جهودها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

٩٨ - وتوجه أحكام الفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لجنة مجلس الأمن إلى الموافقة، على أساس المقترحات المقدمة من الأمين العام، على قوائم المواد الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية والإمدادات من المواد الصيدلانية والطبية،

والمعدات الطبية والزراعية الأساسية والمواد التعليمية الأساسية أو القياسية. ونتيجة لذلك، فإن الإمدادات من المواد التي تدرج في قائمة وتوافق عليها اللجنة لا تقدم إليها ثانية من أجل الموافقة عليها باستثناء المواد التي تخضع لأحكام القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

٩٩ - وقد أرفق المدير التنفيذي لبرنامج العراق برسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس اللجنة مشروع قوائم المواد الغذائية والمواد التعليمية، ومشروع الإجراءات التي ستطبقها الأمانة العامة للأمم المتحدة لغرض تنفيذ الأحكام ذات الصلة في الفقرتين ١٧ و ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، لكي تنظر فيها اللجنة وتوافق عليها. واطلع أعضاء اللجنة على مشروع الإجراءات التي ستطبقها الأمانة العامة من أجل تنفيذ هذه الأحكام. وقد رد رئيس اللجنة على ذلك في رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وأبلغ المدير التنفيذي بأن قوائم المواد الغذائية والمواد التعليمية أقرت باستثناء المواد التي ذكرها عضوان على وجه التخصيص. وبناء على ذلك، قام مكتب برنامج العراق، بإعداد القوائم المنقحة، بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة، وعممها على أعضاء اللجنة وجميع البعثات الدائمة وبعثات المراقبة. كما نشر المكتب القوائم المعتمدة في موقعه على الشبكة العالمية.

١٠٠ - واعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ يستعرض مكتب برنامج العراق الطلبات المتعلقة بالبنود المدرجة على قوائم المواد الغذائية والمواد التعليمية الموافق عليها عملاً بأحكام الفقرتين ١٧ و ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وسيتولى المدير التنفيذي لبرنامج العراق توقيع رسالة الإذن بالدفع المتعلقة بالطلبات التي تقرر أنه لا يلزم تعميمها على اللجنة لأغراض الموافقة، وستعتبر رسالته مساوية لرسالة الموافقة الصادرة عن رئيس اللجنة.

١٠١ - وفي رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس اللجنة، قدم المدير التنفيذي لبرنامج العراق رسمياً مشروع قوائم اللوازم الصيدلانية والطبية، والمعدات الطبية والزراعية الأساسية أو القياسية، لكي تنظر فيها اللجنة وتوافق عليها.

١٠٢ - ورغم أن القوائم المذكورة أعلاه غير شاملة، إلا أنني اعتبرها بداية جيدة في تنفيذ الفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وينبغي أن تظل هذه القوائم قيد الاستعراض المتواصل من أجل السماح بزيادة عدد المواد المدرجة تحت كل صنف فيها. وسيقدم مكتب برنامج العراق إلى اللجنة بانتظام قوائم البنود الإضافية لتنظر فيها وتوافق عليها.

١٠٣ - واعتباراً من ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، شرع مكتب برنامج العراق، كما وافقت على ذلك اللجنة، في تقديم الطلبات إلى اللجنة وفقاً لتوجيهات مجلس الأمن لكي تتخذ قراراً بشأن جميع الطلبات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية المدنية الأساسية في غضون يومي عمل من تاريخ استلامها (الفقرة ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)). وفي هذا الصدد،

اتخذ المكتب تدابير لضمان استلام أعضاء اللجنة جميع الطلبات منذ بداية اليوم الأول للفترة المحددة بيومين بغية استغلال كامل الوقت المخصص للجنة لاستعراض الطلبات.

١٠٤ - وفي محاولة لتقليل عدد الطلبات المعلقة، وبالإضافة إلى التدابير المذكورة في الفقرات الواردة أعلاه، طلبت أيضا أن يقوم مكتب برنامج العراق، بالتشاور مع الخبراء التقنيين في الميدان، بمواصلة تكثيف جهوده من أجل تحديد البنود التي يكون لها تأثير كبير على تعزيز تنفيذ البرنامج. فضلا عن ذلك، طلب إلى المكتب أن يتخذ التدابير الضرورية المتعلقة بالمراقبة بهدف التأكيد لأعضاء اللجنة بأن البنود المذكورة تستخدم كاملة في الأغراض الموافق عليها. وسيواصل المكتب تقديم التقارير إلى اللجنة بانتظام بشأن الاتجاهات في مجال تعليق الموافقات؛ والأسباب ذات الصلة بالبرنامج والمتعلقة بالإفراج عن الطلبات، كما هو الحال فيما يتعلق بالبنود ذات الصلة بالجفاف.

١٠٥ - وسيكثف مكتب برنامج العراق أيضا جهوده من أجل توفير المعلومات للجنة بشأن المواد التكميلية ليس فقط ضمن قطاع واحد بل أيضا بين القطاعات، وذلك من أجل فهم التأثير الأوسع نطاقا لعملية تعليق الموافقات، لا سيما فيما يتعلق بالكهرباء والنقل والاتصالات فهما كاملا. وسيقوم المكتب بالتشاور مع الوكالات والبرامج المعنية، بتقديم المعلومات إلى اللجنة بشأن تأثير تعليق الموافقات على الطلبات في تنفيذ البرنامج بهدف تشجيع أعضاء اللجنة على رفع هذا التعليق.

١٠٦ - واتخذ مكتب برنامج العراق الترتيبات الضرورية لتعزيز قدرة وكلاء المعاينة المستقلين المعيّنين بالإمدادات الإنسانية على التصديق على تدفقات السلع إلى العراق ومراقبة جودتها وكفالة قيامهم بتقديم تقارير إلى مكتب برنامج العراق وإلى مكتب منسق المساعدة الإنسانية في العراق الكائن في بغداد بشأن التصديق في غضون ٢٤ ساعة على وصول الإمدادات. وباستثناء الحالات التي تستلزم إجراء اختبارات إضافية، فإن وكلاء المعاينة تتوافر فيهم عموما المعايير المطلوبة. ولزيادة التعجيل بعملية التصديق، نشر مكتب برنامج العراق في موقعه على الشبكة العالمية نموذجاً إلكترونيا لحوال الص قياسية تنظم فيها بيانات الشحن في شكل مماثل للشكل الذي يستخدمه مكتب برنامج العراق من أجل تقديم البيانات لوكلاء المعاينة. فضلا عن ذلك، أعطى المكتب أولوية قصوى لانتهااء من إعداد بيانات الإحالة والتصديق الكترونيا للاستعاضة عن النظام المكلف المستخدم حاليا والمتمثل في إرسال آلاف البرقيات إلى المكتب كل أسبوع.

١٠٧ - ويعقد برنامج مكتب العراق جلسات إحاطة حسب الضرورة موجهة لجميع ممثلي البعثات الدائمة وبعثات المراقبة المهتمين تتناول قواعد وإجراءات لجنة مجلس الأمن، والإجراءات المتعلقة بإعداد الطلبات وتقديمها. وما فتئ المكتب يعقد بانتظام أيضا جلسات إحاطة لأعضاء لجنة مجلس الأمن لاطلاعهم على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. وما أن توافق اللجنة على قوائم الإمدادات الإنسانية طبقا لأحكام الفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ستعقد

جلسة إحاطة خاصة لاطلاع البعثات الدائمة وبعثات المراقبة ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها على الإجراءات الجديدة. ويواصل المكتب أيضا تقديم المعلومات للجنة بشأن التقييم الجمركي وإجراءات التصديق والتفتيش وسير عملية الأمم المتحدة للمراقبة في العراق، فضلا عن آلية مراقبة قطع الغيار ومعدات النفط التي سلمت للعراق.

١٠٨ - ووفقا للتعليمات الواردة في تقرير التكميلي (S/1998/30، الفقرة ٥٣ (ح)) استكمل مشروع النظام المتكامل لترتيب المعلومات الإدارية في مكتب برنامج العراق. ويجري تصميم النظام حتى يمكن توفير المعلومات الملائمة والموثوقة بشأن التقدم المحرز في معالجة كل طلب. وسيستلزم ذلك، ضمن أمور، مواءمة قاعدة بيانات برنامج النفط مقابل الغذاء في نيويورك مع قاعدة البيانات في العراق مما سيكلف تكامل البيانات بينهما.

١٠٩ - وفي عدد من المرات قام بعض الموردين بشحن إمدادات للعراق دون طلب إصدار رسالة الموافقة الصالحة من اللجنة. وقد أبلغ مكتب برنامج العراق الموردين المعنيين، عن طريق البعثات الدائمة لبلدانهم، بأنه ما لم تقرر اللجنة بخلاف ذلك، فإن قيمة امداداتهم لن تدفع لهم من حساب العراق لدى الأمم المتحدة. ولمعالجة هذا الوضع، أقر المكتب سياسة يتم بموجبها الاحتفاظ باسم الموردين المعنيين والتفاصيل ذات الصلة المتعلقة بهم في قائمة، وسيبلغ ذلك إلى البعثات الدائمة التابعة لبلدانهم ويطلب إليها العمل على تفادي تكرار انتهاك أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في المستقبل. وسيتم أيضا اطلاق اللجنة باستمرار على قائمة الموردين المعنيين.

١١٠ - وكما أشير إليه من قبل (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢) جرى تعزيز القدرة التجهيزية لمكتب برنامج العراق استجابة للزيادة الكبيرة في حجم البرنامج وتعقيده. وتمت زيادة عدد خبراء الجمارك من خبيرين اثنين في شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى ١١ خبيرا في آذار/مارس ٢٠٠٠. وجرى الإذن أيضا بتعيين موظفي دعم إضافيين. بيد أنه سيكون من الضروري الإبقاء على قدرات الموظفين في المكتب قيد الاستعراض الدقيق لأنه من المتوقع أن تحدث زيادة كبيرة أخرى في عبء العمل لاستكمال تنفيذ الفقرات ١٧ و ١٨ و ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بصورة تامة.

خامسا تنفيذ البرنامج: الفعالية والإنصاف والكفاية

ألف توسيع نطاق البرنامج ومستوى تمويله

١١١ - عملا بالأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) كان نطاق البرنامج ومستوى تمويله محدودين وكان هذا هو المفهوم الذي انعكس في المراحل الأولى إلى الثالثة في مجالي السلع الأساسية المستوردة وجميع الأنشطة ذات الصلة. إلا أنه بات واضحا في نهاية المرحلة الثانية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن البرنامج

الإنساني على النحو الذي كان مصمما عليه، لا يمكنه أن يحول دون استمرار تدهور الحالة الصحية والتغذوية للسكان.

١١٢- وقد رحب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ١١٤٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بما أبدته في تقريره (S/1997/935، الفقرة ٩٠) من نية تقديم تقرير تكميلي، وأعرب عن استعداده لأن يقوم، في ظل توصياته، بإيجاد طرق لتحسين تنفيذ البرنامج واتخاذ ما يلزم من إجراءات بخصوص الموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للشعب العراقي، وكذلك النظر في تمديد الإطار الزمني لتنفيذ هذا القرار.

١١٣- وقد حدد تقرير التكميلي المقدم إلى المجلس في ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90) طائفة من المدخلات الإضافية والمكاملة للمدخلات المدرجة في خطط التوزيع للمراحل الأولى إلى الثالثة، في محاولة لزيادة كفاءة البرنامج وكفاية الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المحددة. وقد عرضت تلك المدخلات في شكل مقترحات مشاريع مفصلة ومتراصة مشفوعة بتقديرات للتكاليف. ويمكنني هذا النهج من إبراز حجم الاحتياجات التي كان بالوسع تحديدها آنذاك. كما أتاح تحديد المستوى الأدنى للموارد المالية الذي يلي تلك الاحتياجات بطريقة فعالة وهادفة.

١١٤- وكما ذكر في تقرير التكميلي، فإنه بالرغم من أن تفاصيل صلاحيات كل من البرنامج واستعراض العمليات المتصلة بإعداد التقرير، عرضت على حكومة العراق وطلب إليها المساعدة في هذين الاستعراضين والإسهام فيهما، فإن استعراض البرنامج جرى دون مدخلات رسمية من حكومة العراق (المرجع نفسه، الفقرتان ٣ و ٤). وعلى نحو ما ذكر أيضا في تقريره، ركز استعراض البرنامج، حصرا، على الاحتياجات الإنسانية، وبالتالي عدم ربط توصياته بالقدرة الافتراضية على ضخ النفط التي لا يمكن التحقق منها (S/1998/90، الفقرتان ٥ و ٦). وعلاوة على ذلك، لم تلق الأمانة العامة تعليقات الحكومة بالرغم من عرض مشروع الاستعراض الحالي للبرنامج عليها.

١١٥- وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير التكميلي، أقر المجلس في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، زيادة كبيرة في حجم البرنامج ورفع مستوى التمويل المتاح له من ١,٣ بليون دولار إلى ٣,٤ بلايين دولار لكل مرحلة. وإضافة إلى ذلك، قدم القرار الدعم لتحسين توزيع اللوازم الإنسانية بغرض التعجيل بوتيرة التنفيذ، ونص على إصلاح الهياكل الأساسية بما يكفي لضمان الاستفادة على نحو فعال من المدخلات المستوردة في إطار البرنامج. وفضلا عن ذلك، أيد المجلس النهج المشترك بين القطاعات المتبع في تنفيذ البرنامج واستمرار تحسن إدارة البرنامج حيث أصبح تقييم الملاحظات جزءا متمما للبرنامج. كما أيد المجلس توصياتي بخصوص إجراءات تجهيز طلبات العقود والموافقة عليها.

١١٦ - وشملت توصياتي زيادة مخصصات قيمة السلة الغذائية من ٨٧٠ مليون دولار إلى ١,٤ بليون دولار، وبرنامج التغذية التكميلي والمستهدف من ١٠ ملايين دولار إلى ٩٠,٩ مليون دولار؛ وقطاع الصحة من ٢١٠ ملايين دولار إلى ٧٧٦,٨ مليون دولار، بينما ارتفع مخصص الزراعة من ٥٠ مليون دولار إلى ٤٠٢,١ مليون دولار؛ ومخصص المياه والصرف الصحي من ٤٤,٢ مليون دولار إلى ٣٦٥,٢ مليون دولار.

١١٧ - غير أن الانخفاض الحاد الذي ألم بأسعار النفط، جعل بغير الوسع تنفيذ جميع التوصيات بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن. ويجدر التذكير بأن سعر برميل النفط العراقي كان يقرب من ١٨ دولارا عند بدء تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ثم انخفض انخفاضا حادا إلى حوالي ٨ دولارات خلال المرحلتين الرابعة والخامسة. ولذلك لم يتسن خلال هاتين المرحلتين تحقيق الإيرادات التي أذن بها المجلس في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) وتجاوز إجمالي العجز في إيرادات الأغراض الإنسانية ٢.٢ بليون دولار. وبناء على ذلك، أذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٦٦ (١٩٩٩) برفع الحد الأقصى للإيرادات ليصل إلى ٣,٠٤ بلايين دولار لتغطية العجز، إضافة إلى مبلغ ٥,٢ بلايين دولار المأذون به فعلا، وذلك من أجل توفير الإيرادات المأذون بها للبرنامج الإنساني. بموجب القرارين ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١٢١٠ (١٩٩٨)، وهي إيرادات لم تتحقق. وحتى في ذلك الوقت، وبالرغم من الزيادة في الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط، بلغ إجمالي العجز في الإمدادات الإنسانية ١,٣ بليون دولار. ولدى الشروع في المرحلة السابعة في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان مجموع العجز في الإمدادات الإنسانية الناجم عن المراحل السابقة يقدر بمبلغ ٩٥٤ مليون دولار.

١١٨ - وإضافة إلى ذلك، استحدثت خطط التوزيع أنشطة لم يتسن توقعها في تقرير التكميلي. وهكذا أذن، على سبيل المثال، في المرحلتين الرابعة إلى السادسة بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار لاقتناء قطع الغيار والمعدات النفطية، وقامت الحكومة، في المرحلتين الخامسة والسادسة بميزنة مبلغ ٢٠٥,٧ ملايين دولار لدعم الهياكل الأساسية، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، مع توقع زيادة قدرها ٤٧٢,٩ مليون دولار لمناولة الأغذية والنقل والسوقيات.

١١٩ - ووضعنا في الاعتبار أن الإيرادات الإضافية بلغت ٢ بليون دولار فقط في المرحلة الرابعة و ٢,٥ بليون دولار في المرحلة الخامسة، فإنه لم يمكن تحقيق المبلغ الإجمالي المستهدف الذي حددته في تقرير التكميلي سوى في المرحلة السادسة (٤,٥ بلايين دولار). وبناء على ذلك، لم تتحقق بعد الآثار الفعلية المتوخاة من تعزيز خطة التوزيع للمرحلة السادسة.

١٢٠ - وعلاوة على ذلك، فضلا عن كون الإيرادات كانت أقل من المتوقع فإن حكومة العراق في إعدادها لخطط التوزيع المتتالية لم تعط القطاعات الأولوية نفسها المنصوص عليها في تقرير التكميلي. ونتيجة لذلك، انخفضت الأموال المرصودة لقطاع الصحة من ٢١٠ ملايين دولار في المرحلة الثالثة إلى ١٦٣,٥ مليون دولار في المرحلة الرابعة،

ثم ارتفعت إلى ٢١٩ مليون دولار في المرحلة الخامسة ثم بلغت ٣٠٩ ملايين دولار في المرحلة السادسة. وبالمثل، فإن قطاعات المياه والصرف الصحي والزراعة والتعليم لم تبلغ أو تتجاوز المستوى المتوخى إلا في المرحلة السادسة. وعلى العكس من ذلك، تجاوز قطاع الكهرباء في المراحل الثلاث جميعها المخصص المقترح لخطة التوزيع؛ وبلغ الاعتماد المرصود لهذا القطاع في المرحلة السادسة وقدره ٥٦٤ مليون دولار ستة عشر ضعفا مقارنة بالمبلغ المخصص له في المرحلة الثالثة وقدره ٣٥,٥ مليون دولار.

١٢١- وفي قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) استجاب المجلس للقلق المعرب عنه إزاء عدم التصدي بالشكل المناسب لنقاط الضعف الرئيسية التي تحللت تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرار ١١٥٣ (١٩٩٨) وبالتالي عدم بلوغ المستوى المتوقع للتحسينات في الحالة الإنسانية. وفي القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ألغى المجلس الحد الأقصى للإيرادات المتأتية من صادرات النفط، وأتاح للعراق بذلك تصدير النفط بأقصى ما تسمح به طاقته. وبفضل الزيادة الكبيرة التي تشهدها أسعار النفط حاليا والتحسينات التي أذن بها المجلس في تنفيذ البرنامج، يتوقع أن يحصل البرنامج على الأموال اللازمة لتحقيق أهدافه بطريقة مرضية أكثر، رهنا بالتعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية ولا سيما فيما يخص استعراض الطلبات والموافقة عليها.

باء تنفيذ البرنامج في وسط وجنوب العراق

الأغذية

١٢٢- نظرا إلى أن الوضع التغذوي لسكان العراق يقل عن المطلب الذي حددته منظمة الصحة العالمية للطاقة الغذائية المرجحة للسكان وتبلغ ٢٢١٠ سعرة حرارية للفرد في اليوم، أوصيت في تقرير التكميلي بأن تكون هناك استجابة ثلاثية الجوانب توازن بين الحاجة إلى تعزيز السلة الغذائية، وزيادة إنتاج الأغذية، وتعزيز البرنامج التغذوي التكميلي والعلاجي المستهدف للفئات التي تعاني من حدة سوء التغذية والفئات الضعيفة (انظر S/1998/90، الفقرات ٢٩-٣٤).

١٢٣- وعليه أوصيت بتوفير سلة غذائية مستهدفة مقدارها ٢٤٦٣ سعرة حرارية و ٦٣,٦ غراما من البروتين للشخص في اليوم، وذلك بغرض تلبية الاحتياجات التغذوية الآتية لسكان العراق؛ وتوخت الخطة توسيع نطاق إنتاج الدواجن سعيا إلى زيادة فرص الحصول على البروتينات الحيوانية خارج السلة الغذائية؛ وكان الغرض من المدخلات الإضافية لإنتاج الخضروات والفواكه زيادة الأنواع المتاحة من المغذيات الدقيقة والفيتامينات والمعادن.

١٢٤- وفيما يتعلق بالأشخاص الذين يصعب أو يتعذر عليهم الحصول على المواد الغذائية، من غير المواد المتاحة في السلة الغذائية، أوصيت بإعداد برنامج تغذوي تكميلي في المحافظات الخمس عشرة. وإضافة إلى ذلك، أوصيت ببرنامج للتغذية العلاجية يكفل التعرف مبكرا على ٣٠.٠٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون سوء التغذية الحاد

و ٧٠٠ ٠٠٠ ممن يعانون سوء التغذية الخفيف ومعالجتهم. وأخيرا، أوصيت ببرنامج تجريبي يمكن بواسطته توفير الأغذية التكميلية لأطفال المدارس.

١٢٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ازدادت حدة العجز في التمويل من جراء أوجه قصور أخرى. اعترت تنفيذ خطة التوزيع. وكمثال على ذلك، لم يتحقق المستوى التغذوي للسلة الغذائية، الذي توحيته في تقريره. ويعزى ذلك، إلى حد بعيد، إلى النقص في البقول ومنتجات الألبان الناتج عن عدم إبرام حكومة العراق عقودا كافية، وضعف أداء الموردين في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. غير أن الحكومة خففت بصفة عامة من آثار هذا النقص حيث أكملت السلة من مخزوناتنا الخاصة. وقد سددت هذه السلفيات عينا.

١٢٦- وفي مقابل المقادير المستهدفة والبالغة ٤٦٣ ٢ سعرة حرارية و ٦٣,٦ غراما من البروتين للشخص في اليوم، وضعت خطط التوزيع للمراحل الرابعة إلى السادسة ميزانية لسلة غذائية متوسطها ١٨٠ ٢ سعرة حرارية و ٥٠,٧٧ غراما من البروتينات. وبالرغم من ذلك، لم تتجاوز القيمة التغذوية للسلة الموزعة خلال هذه الفترة ٩٩٣ ١ سعرة حرارية و ٤٣ غراما من البروتينات في المتوسط. وفي حين وزعت الحكومة، قبل بدء تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) سلة مقدارها حوالي ٣٠٠ ١ سعرة حرارية للشخص في اليوم، زادت خطة التوزيع هذه المقادير المستهدفة إلى ٣٠٠ ٢ سعرة حرارية، ثم إلى ٣٠٠ ٢ سعرة حرارية في حزيران/يونيه ١٩٩٨، بالرغم من عدم بلوغ هذا المستوى.

١٢٧- وبفضل إدراج منتجات الألبان زادت البروتينات التي تتضمنها السلة، كما ونوعا. وبالمثل ساهم إدراج بدائل لبن الأم في تبيد جزء من الشواغل التي ساورت وكالات الأمم المتحدة إزاء عدم ملاءمة بدائل لبن الأم كمادة وحيدة متاحة للرضع.

١٢٨- وبصفة عامة شهدت أسعار المواد الغذائية في السوق المفتوحة استقرارا منذ تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). بيد أن أغلبية سكان العراق ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم في شراء الأغذية لتكميل حصص الإعاشة، وبالرغم من أن الحكومة وفرت مواد غذائية إضافية معانة لمختلف الفئات المستفيدة، فإن التوزيع لم يكن منتظما وتجاوزت الأسعار طاقة معظم العراقيين.

١٢٩- وفي هذا السياق، فإنني أأسف لأن الحكومة لم تدرج برامج للتغذية التكميلية لأكثر الناس حاجة إليها، حسبما أوصيت به في تقرير التكميلي، في أي من خطط التوزيع اللاحقة، أي خطط المراحل الرابعة إلى السابعة. وعلى نفس المنوال، شهد البرنامج التغذوي المستهدف بداية بطيئة جدا. وبالرغم من وجود التمويل ابتداء من المرحلة الرابعة (٣٠ أيار/مايو إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، فإن العقود المقدمة لم تغط ثلث الكميات المنصوص عليها في خطة التوزيع للمراحل الرابعة إلى السادسة سوى في وقت متأخر من المرحلة السادسة (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).

١٣٠- ومع ذلك حدثت بعض التحسينات، حيث قدم، في يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، العقد الأخير اللازم لتحقيق الكمية الإجمالية الضرورية من الإمدادات التغذوية المستهدفة. وبذلك وصل المبلغ الإجمالي إلى ٢٧,٤ مليون دولار بالنسبة للمراحل الرابعة إلى السادسة. ويتم في الوقت الراهن توزيع المواد تحت إشراف الأمم المتحدة. كما يسرني أن ألاحظ أن الحكومة ضمنت خطة التوزيع للمرحلة السابعة، ترتيباً لتقديم المزيد من الدعم الفعال للبرنامج فيما يخص السوقيات والهياكل الأساسية، بقيمة ١٨,٥ مليون دولار تقريباً.

١٣١- وقد تم توفير الأغذية والأدوية واللوازم الطبية لمجموع سكان العراق في إطار آلية للشراء بالجملة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وصل إلى البلد ما يزيد على ١٣ مليون طن من مواد السلة الغذائية بقيمة قدرها ٤.٤ بلايين دولار (من إجمالي قيمة الطلبات الموافق عليها والبالغة ٥,٤ بلايين دولار) لتوزيعها على مجموع السكان الذين قالت الحكومة إن عددهم في المرحلة السابعة بلغ ٢٤,٧ مليون نسمة.

١٣٢- وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كانت القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة والمتصلة بالأغذية ٥,٨ ملايين دولار. وبلغت القيمة الإجمالية للطلبات الموافق عليها ٦٣٩,٧ مليون دولار وبلغ قيمة ما وصل منها إلى العراق من مواد ٢١٩,٧ مليون دولار، وذلك ضمن القيمة الكلية للطلبات المقدمة في القطاع الفرعي لمناولة وتجهيز الأغذية والبالغة ٦٥٠,٦ مليون دولار. أما القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة فهي ١٨٥,٥ مليون دولار.

الصحة

١٣٣- ومن أجل تفادي مزيد من التدهور في الأوضاع الصحية للسكان في كل أنحاء العراق، أوصيت في تقريرتي التكميلي بإجراء زيادة كبيرة في حجم المدخلات ومداها بغية توسيع نطاق الرعاية في مجال الصحة العامة كما ونوعاً (المرجع نفسه، الفقرات ٣٥ - ٣٧).

١٣٤- وكان بإمكان هذه الزيادة أن توفر إمدادات كافية ومنتظمة من الأدوية واللوازم الطبية؛ وتتيح إنشاء شبكات كفؤة للتوزيع والخزن؛ وإصلاح الهياكل الأساسية المتعلقة بجزء كبير من مرافق الصحة العامة على المستويات الأولى والثاني والثالث، فضلاً عن توفير التدريب لموظفي الرعاية الصحية بمختلف مستوياتهم.

١٣٥- بيد أنه جرى التسليم في ذات الوقت، بأن التدخلات في مجال الصحة، أي كان مداها، تقتضي أيضاً تدخلات تكميلية في القطاعات الأخرى لضمان فعاليتها والتصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الظروف الصحية السيئة. وهكذا ففي قطاع المياه والصرف الصحي، وإضافة إلى المعالجة الكافية لمياه الشرب لسكان الحواضر والأرياف، توخيت لتحسين شبكات التوزيع والصرف الصحي للحد من مخاطر انتشار الأمراض التي تنقلها المياه.

١٣٦- وفي قطاع الصحة، أدى وصول اللوازم بكميات متزايدة خلال المراحل الرابعة إلى السادسة إلى توسيع نطاق العلاج، ومن ذلك مثلا زيادة الفحوص بالأشعة السينية بأربعة أضعاف. وبالمثل، أدى توافر العقاقير على نطاق أوسع في المرافق الصحية بمختلف مستوياتها إلى ارتفاع عدد المرضى الذين يتلقون العلاج بنسبة ٤٦ في المائة، وتمت تلبية نسبة تقارب ٩٠ في المائة من احتياجات نزلاء المستشفيات من العقاقير الأساسية. فضلا عن ذلك، شهد معدل توزيع الأدوية واللوازم والمعدات الطبية زيادة مطردة.

١٣٧- وبالرغم من التحسينات الهامة المشار إليها أعلاه، فإن القلق الشديد لا يزال يساورني إزاء الحالة بالنسبة للجوانب الرئيسية لتقديم الرعاية الصحية؛ فلم يتحقق ما توحيته في تقرير التكميلي من تحسينات في توزيع الرعاية الصحية أو في الهياكل الصحية الأساسية. وأدى وصول الأدوية المعالجة للأمراض المزمنة بشكل غير منتظم وغير منسق إلى الحيلولة دون تلبية الاحتياجات الشهرية لجميع المرضى، وهو ما قد يكون أحده مسببات زيادة الوفيات بأمراض القلب والسكري وأمراض الكلى والكبد التي أبلغ عنها وزير الصحة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٩٩.

١٣٨- وبالمثل تظل التهابات الجهاز التنفسي الحادة مشكلة رئيسية في مجال الصحة العامة. وقد تبين من دراسة استقصائية رسمية أجريت مؤخرا أن هناك حاجة إلى إجراء تحسين كبير في تدريب الموظفين للوفاء بالمعايير المهنية المقبولة. ومن بين مجموع حالات التهابات الجهاز التنفسي الحادة تبلغ نسبة المصابين بالالتهاب الرئوي ١٦ في المائة، والمصابين بأمراض خطيرة أخرى ٧ في المائة. كما كشفت الدراسة أيضا أن نسبة الأطفال الذين يتلقون علاجًا لائقًا لا تتجاوز طفلا واحدا لكل عشرة، وأن ٩ في المائة فحسب من حالات الالتهاب الرئوي تحظى بالعلاج اللائق. وبالمثل، لا تتجاوز نسبة الأطفال الذين يخضعون للفحوص بشكل منتظم بعد ظهور بوادر مرضية خطيرة ٤ في المائة. كما بينت الدراسة الاستقصائية أن ١٧ في المائة فحسب من العاملين في قطاع الصحة تلقوا تدريبًا كافيًا.

١٣٩- وكشفت دراسة استقصائية أجريت على استخدام اللقاحات في الأسر المعيشية عن الضعف المتزايد للتغطية في فئات معينة مقارنة بعام ١٩٩٤؛ فقد توقفت حملات التحصين بسبب التأخير في وصول اللقاحات في إطار البرنامج وبسبب طول إجراءات مراقبة النوعية.

١٤٠- وخلال السنة السابقة لبدء تنفيذ البرنامج، استوردت الحكومة أدوية قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠ مليون دولار. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كانت لجنة مجلس الأمن قد وافقت على سلع صحية أساسية تتجاوز قيمتها ١,٠٤٩ بليون دولار، كما كانت قد وصلت منذ بداية تنفيذ البرنامج لوازم بقيمة تقل قليلا عن ٨٠٣ مليون دولار، وبلغت قيمة ما وزع منها من مواد على المستعملين النهائيين في جميع أرجاء العراق ٥٦٧ مليون دولار. أما ما تبقى من اللوازم والمعدات الطبية التي تم تسليمها، فإما أنه يخضع للإجراءات المستمرة لمراقبة النوعية أو يوجد في

المستودعات. وتبلغ القيمة الإجمالية للوزم التي لم تصل بعد في إطار الطلبات الموافق عليها ٢٤٦ مليون دولار. وتتجاوز القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ مبلغ ١٤٨ مليون دولار.

الزراعة

١٤١ - من دواعي سروري الإفادة بأنه تم الشروع في قطاع الزراعة في تنفيذ عدد كبير من التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير التكميلي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨) خلال الفترة قيد الاستعراض. وتشمل تلك التوصيات برنامج الدواجن، وزيادة مدخلات الري، وتعزيز الدعم لانتاج الفواكه والخضروات. غير أن النتائج كانت، في بعض الحالات، دون الأهداف المرجوة وذلك لأسباب متعددة. وكمثال على ذلك، كان لا بد من تحويل الأموال من المشاريع المقررة إلى تلبية الاحتياجات الطارئة بسبب وباء الحمى القلاعية والجفاف في عام ١٩٩٩.

١٤٢ - وعلى نفس المنوال أبرزت في تقرير التكميلي الحاجة إلى زيادة المدخلات البيطرية في الزراعة، ليس فحسب لحماية تربية المواشي، وإنما أيضا للحد من انتشار الأمراض المنقولة بالحشرات والمياه إلى البشر. واقتضى ذلك بدوره العودة إلى تقديم عدد كبير من الخدمات التي توفرها الدولة واتخاذ تدابير فعالة تتعلق بالتلقيح ومكافحة الأوبئة ولا سيما الحمى القلاعية والدودة اللولبية الأوروبية والحمى المالطية.

١٤٣ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وصلت لوزم بقيمة ٢٧٩,٩ مليون دولار. ومن المنتظر أن تصل إلى العراق لوزم أخرى، في إطار الطلبات الموافق عليها، بقيمة إجمالية قدرها ١٨٠,٤ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٩، تم بفضل استخدام مدخلات البرنامج، إنتاج حوالي ٤٩ ٠٠٠ طن من لحوم دواجن المحاضن وأكثر من ١٨٨ مليون بيضة للاستهلاك الغذائي. وزادت مساحة الرقعة المزروعة بالخضروات من حوالي ٣١٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٧٥ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٩. وخلال الفترة ذاتها وصلت إمدادات بيطرية تزيد قيمتها على ٢٣ مليون دولار وآلات للزراعة ومدخلات للري تبلغ قيمتها ١٢١,٢ مليون دولار.

١٤٤ - وساعدت مدخلات البرنامج في تقليل معدل التدهور في إنتاج الأغذية على الصعيد المحلي لكنها لم تف بالغرض فيما يتعلق بزيادة الإنتاج على الصعيد الوطني. وعلى سبيل المثال، ورغم أن ما يقرب من مجموع المزارع المخططة أعيد تنشيطها إلا أن إنتاج البيض في عام ١٩٩٩ قل عن الرقم المستهدف بنسبة ١٠ في المائة. ومع ذلك إذا قيس الإنتاج على أساس متوسط نصيب الفرد فإنه سيمثل زيادة من ١,٢ إلى ١٠ بيضات في العام في محافظات وسط وجنوب العراق الخمس عشرة.

١٤٥- ورغم ما حواه تقرير التكميلي من تشديد على الأهمية الحرجة لوصول المدخلات التكميلية في القطاع الزراعي في الوقت المناسب إلا أنه لم يتم إدخال تحسينات في هذا المجال من الناحية العملية. وقد أعاق ذلك إنتاج الفواكه والخضروات، كما أعاق برنامج الدواجن والخدمات البيطرية اللازمة لتطعيم المواشي.

١٤٦- وبصفة عامة، تعرض تنفيذ برنامج القطاع الزراعي للتعطل بسبب انعدام الأولويات المناسبة في إعداد خطط التوزيع، وعدم كفاية التنسيق في مجال إعداد العقود وتقديمها، وضخامة عدد العقود المعلقة (حتى ٣١ كانون الثاني/يناير بلغ عدد هذه العقود ٩٠ عقدا قيمتها ١٧٥,٣ ملايين دولار)، وبسبب تأخير وصول المواد التكميلية أو انعدامها. وبالرغم مما تقدم، ورغم ضآلة حجم مدخلات الري، إلا أن توزيع هذه المدخلات اتسم بالكفاءة والإنصاف.

المياه والصرف الصحي

١٤٧- شهدت الحالة العامة في قطاع المياه والصرف الصحي قدرا ضئيلا للغاية من التحسن خلال العامين المنصرمين يمكن أن ينسب إلى المدخلات البرنامجية لسببين رئيسيين هما: عدم كفاية الأموال المتاحة خلال المرحلتين الرابعة والخامسة، ٤٠ مليون دولار و ١٢٧ مليون دولار، على التوالي، بالمقارنة مع ما جاء في التوصية الواردة في تقرير التكميلي وهو مبلغ ٢٩٠ مليون دولار، والقيمة العالية للعقود المعلقة (بلغت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ما مقداره ٩٥,٦ مليون دولار).

١٤٨- وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير وصلت إلى العراق لوازم كيميائية ولوازم ومعدات للمياه والصرف الصحي، بما في ذلك ما يربو على ٣٠٠٠ مضخة للتوزيع على حوالي ٨٠٠ موقع لأغراض توفير المياه والصرف الصحي معا، تبلغ قيمتها ٨٧,٨ مليون دولار. ونتيجة لذلك، وبالمقارنة بعام ١٩٩٧، أظهرت التحليلات البكتريولوجية التي أعدتها وزارة الصحة في عام ١٩٩٩ انخفاض مستوى التلوث في جميع المحافظات الخمس عشرة فيما عدا اثنتين، تتراوح نسبتها بين ٢٠ و ٩٠ في المائة. ولا يزال من المتوقع وصول إمدادات إضافية معتمدة تزيد قيمتها الإجمالية على ٢٤٥ مليون دولار وتبلغ القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة ما يزيد على ٩٥,٦ مليون دولار.

١٤٩- كذلك، تعرض تنفيذ البرنامج للتعطل بسبب انعدام التخطيط الفعال، وتأخر وعدم تنسيق وصول الإمدادات، وعدم كفاية اليد العاملة وميزانيات التنفيذ المحلية. وحدثت أيضا حالات تعثر في الإمدادات الكهربائية ومثل الجفاف أحد المشاكل الرئيسية. ونتيجة لذلك، فشلت مدخلات البرنامج في زيادة المتاح من مياه الشرب وفي الحيلولة دون التسرب المستمر، بما في ذلك تلوث الشبكات، ولم تستطع السلطات المعنية بالمياه أيضا توفير الخدمات اللازمة لحوالي ٧ ملايين من السكان، لا سيما في المناطق الريفية.

التعليم

١٥٠- وكما هو الحال في قطاعات أخرى، فإن الاقتراحات المتعلقة بالتعليم الواردة في تقرير التكميلي تضمنت وضع الترتيبات اللازمة لزيادة فعالية توزيع المدخلات والقيام باستثمار رئيسي في مجال الهياكل الأساسية لتحسين البيئة المادية التي تستخدم فيها هذه المدخلات. وقد أشرت إلى أن هذه المبادرات ضرورية لتهيئة بيئة مقبولة للتدريس والتعلم وزيادة الالتحاق بالمدارس.

١٥١- وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، وصلت لوازم تعليمية تزيد قيمتها على ٤٩ مليون دولار، وزعت منها على المدارس لوازم بلغت قيمتها ٢١ مليون دولار ولوازم أخرى على الجامعات والكليات بلغت قيمتها قرابة ١٣ مليون دولار. ولا تزال القيمة الإجمالية للإمدادات المتوقعة في إطار طلبات معتمدة تبلغ قيمتها ٩٠,١ مليون دولار. أما القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة فتبلغ ٤٦,٣ مليون دولار، وتتصل في معظم الحالات بحواشيب ومولدات ومعدات تخصصية.

١٥٢- وأدى التمويل المحدود خلال المرحلتين الرابعة والخامسة في قطاع التعليم إلى تركيز الجهود على حيازة اللوازم والأثاثات المدرسية بدلا عن إصلاح المرافق والهياكل الأساسية المدرسية القائمة. ولهذا السبب فإن معظم المرافق المدرسية المتاحة لا توفر البيئة الملائمة للتدريس والتعلم.

١٥٣- ورغم أن كمية المدخلات التي توفرت لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات المحددة إلا أنه ينبغي التسليم بأن مدارس التعليم الابتدائي والثانوي غدت تعتمد على اللوازم التي تأتي عن طريق البرنامج لسبب بسيط هو أن العديد من هذه اللوازم والمعدات لا يمكن الحصول عليه محليا.

١٥٤- ويعاني قطاع التعليم العالي حالة مماثلة حيث يجري التشديد أيضا على شراء لوازم الصيانة واللوازم المكتبية والرياضية والأثاثات والمعدات، مما يؤدي إلى نتائج مماثلة غير وافية بالعرض. وكما هو الحال بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى التي توخى تقرير التكميلي إدخال إصلاحات رئيسية فيها، فإن قطاع التعليم واجه نفس العقبات.

الكهرباء

١٥٥- ذكرت في تقرير التكميلي (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦-٢٨) أن توليد وتوزيع الطاقة بشكل مضمون يدعم المبادرات ذات الصلة بالصحة والتغذية في جميع القطاعات، وقيمت في الحال بوضع الترتيبات اللازمة لإنعاش وحدات التوليد وصيانة الهياكل الأساسية لهذا القطاع. وبما أن حجم المشاكل القائمة والموارد اللازمة لمعالجتها يتجاوز حجم موارد أي جزء آخر من خطة التوزيع، كما أنه لا يمكن تلبية احتياجاتها في إطار البرنامج، فقد دعوت مجلس الأمن إلى النظر في هذه المسألة على حدة.

١٥٦ - وقد بلغ إجمالي الاعتمادات الواردة في إطار المراحل الأولى إلى السادسة (١,١٢ بليون دولار) لقطاع الكهرباء رقما لا يداني إلا اعتمادات قطاع الأغذية، كما أن نسبة التركيب في هذا القطاع (٩٦ في المائة من قيمة السلع الواردة) تشكل أعلى نسبة للتنفيذ في البرنامج، ومع ذلك فإن تدهور الشبكة يعزى إلى سببين رئيسيين هما: أولا، أن حجم المدخلات اللازمة يفوق إلى حد كبير الحجم اللازم للقطاعات الأخرى، وثانيا، أن الطلبات التي كانت معلقة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير بلغت قيمتها ٤٨٨ مليون دولار. وترك ذلك أثرا ملحوظا فيما يتعلق بالتأخير في إنجاز أعمال الصيانة، نظرا لأن الأولوية كانت بالضرورة تمنح لتركيب وإصلاح المعدات استجابة لحالات الطوارئ. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بلغت قيمة الطلبات الواردة ١ ٣٤٦ مليون دولار. ومن بين القيمة الإجمالية للطلبات المعتمدة (٥٢٦,٤ مليون دولار) وصلت إلى العراق إمدادات تبلغ قيمتها ٢٤١,٣ مليون دولار، في حين كانت هنالك إمدادات بموجب طلبات معتمدة بانتظار التسليم تبلغ قيمتها ٢٨٥,١ مليون دولار.

١٥٧ - ونتيجة لذلك لا تزال حالة الإمداد بالكهرباء محفوفة بالمخاطر، تبعا للتقلبات الفصلية، كما أنه يتعذر تقليل الهوة المتزايدة بين العرض والطلب. وتتراوح فترات انقطاع الكهرباء من ٩ إلى ١٨ ساعة في اليوم بشكل مستمر بالنسبة للأغلبية الساحقة من المستهلكين. ووفقا لدراسة استقصائية رسمية أجريت في آب/أغسطس أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بلغ الحجم الإجمالي لنقص الإمدادات الكهربائية ٢ ٣٠٠ ميغاوات، مما يعكس جزئيا انخفاض التوليد بالطاقة المائية بسبب الجفاف.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٥٨ - كانت حكومة العراق قد قدمت اقتراحات ضمن خطتها المعززة للتوزيع في المرحلة الرابعة تتعلق بمشاريع للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن أجل تقييم مدى تبرير هذه المشاريع في سياق تسليم الإمدادات الإنسانية، والنطاق التقني للاقتراحات، أوصيت بإجراء دراسة فنية مشتركة بين خبراء الأمم المتحدة والوزارات التقنية المعنية بالأمر في العراق. وقام خبراء الأمم المتحدة بإجراء ثلاث دراسات (في آب/أغسطس ١٩٩٨، وآذار/مارس ١٩٩٩، وأيار/مايو ١٩٩٩) بالتعاون مع السلطات المعنية بالاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق.

١٥٩ - وعقب إنجاز هذه الدراسة أبلغت مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/1999/559) بموافقتي على الاقتراحات المتعلقة بالمرحلة الخامسة التي قدمتها حكومة العراق. ومن أجل تنفيذ البرنامج باسم الحكومة في محافظات العراق الشمالية الثلاث، والقيام بأنشطة المراقبة القطاعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة، قامت الأمم المتحدة بتسمية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بوصفه الوكالة المنوطة بالمسؤولية في هذا المجال.

١٦٠- وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، قدم ٢٧ طلبا تعاقديا قيمتها ١٤٠,٦ مليون دولار للمرحلتين الخامسة والسادسة. وكانت نسبة الطلبات التي عمت منها على لجنة مجلس الأمن ولا تزال معلقة هي ٩٢,٢ في المائة، و ١٠٠ في المائة، للمرحلتين الخامسة والسادسة على التوالي.

جيم تنفيذ البرنامج في دهوك وأربيل والسليمانية

١٦١- اعتمدت وكالات وبرامج الأمم المتحدة النهج المشاريعي الذي أوصيت به في تقرير التكميلي بالنسبة للمحافظات الشمالية الثلاث وهي محافظات دهوك وأربيل والسليمانية، حيث تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ البرنامج بالنيابة عن حكومة العراق. (انظر S/1998/90، الفقرات ٤١-٤٨).

١٦٢- وكنت قد شددت في تقرير على ضرورة تحسين معدل إعادة توطين المشردين داخليا، ووقف التدهور في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والزراعة. كما دعوت إلى إدخال تحسين ملحوظ في قطاعات التغذية والصحة والتعليم وأنشطة إزالة الألغام. وتمكنت وكالات الأمم المتحدة أيضا في المحافظات الشمالية الثلاث من توفير موارد على نطاق أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي حينما كانت هذه الوكالات تعتمد على المساهمات المقدمة من المانحين.

١٦٣- وعلى وجه العموم، أمكن تحقيق هذه الأهداف ذات الأولوية خلال المراحل الرابعة إلى السادسة من خطة التوزيع. ومثل الاعتماد الهام المرصود لقطاع الكهرباء خروج ملحوظ عن تمويل المشاريع، وأدى إلى خفض معدلات التمويل إلى مستوى يقل عن المرحلة الثالثة بالنسبة لقطاعات أخرى هي بالتحديد قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والزراعة والتعليم.

الأغذية

١٦٤- قامت حكومة العراق بتعميم الحصص التموينية في إطار البرنامج الغذائي على جميع السكان المستحقين ويربو عددهم على ٣ ملايين نسمة للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، وقامت بتسليم ما يبلغ مجموعه قرابة ١,٨ مليون طن من السلع الغذائية الأساسية المخصصة للحصص التموينية، بقيمة تتجاوز ٦١١ مليون دولار، إلى برنامج الأغذية العالمي لتوزيعها. فضلا عن ذلك قام برنامج الأغذية العالمي كجزء من أنشطته ذات الصلة بالتغذية، بشراء ما يربو على ٥٢ ٠٠٠ طن من المواد الغذائية لبرامج الغذاء التكميلي من أجل دعم الأسر والفئات الضعيفة والمؤسسات الاجتماعية. ومن الأدلة على نجاح برنامج الغذاء التكميلي انخفاض أعداد المستفيدين منها من ٢٥٨ ٩٩٥ نسمة إلى ٨٠ ٥٧٥ نسمة خلال المراحل الرابعة إلى السادسة.

١٦٥ - ومن أجل تحسين المركز الغذائي للسكان، جرى التشديد بصورة محددة على زيادة سلة الأغذية والإنتاج الموجه للتغذية والأغذية، وزيادة النمو والتوسع في الاكتشاف المبكر لحالات سوء التغذية في أوساط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة. وكما ذكر أعلاه، فإنه يسرني أن أشير إلى أن هذه الأهداف تحققت إلى حد كبير حسبما يستدل عليه من الانخفاض الكبير الذي طرأ على حالات سوء التغذية الحادة وانخفاض حالات سوء التغذية المزمنة.

١٦٦ - كذلك، تمكنت اليونيسيف من إحداث زيادة كبيرة في مشروعها للتغذية المستهدفة وذلك في وحدات الرعاية الصحية الأولية ووحدات الرعاية المجتمعية للطفولة بفضل المدخلات التي قدمها البرنامج. ولهذا أظهرت الدراسات الاستقصائية للتغذية انخفاضاً في معدل حالات الإصابة بسوء التغذية الحادة في أوساط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة من ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٩. وخلال الفترة ذاتها وبالنسبة لنفس الفئة العمرية، انخفضت حالات سوء التغذية المزمنة من ما يربو على ٣٠ في المائة إلى حوالي ١٨ في المائة.

١٦٧ - وقد أدى التقدم المحرز في مجال الإنتاج النباتي والحيواني إلى زيادة المواد الغذائية من حيث توافرها وتنوعها، مما أسهم في تحسين الحالة الغذائية بجعل الحصول على الأغذية في متناول اليد بقدر أكبر. ويشير الانخفاض في عدد المستفيدين من برنامج الغذاء التكميلي للفئات الضعيفة، كما ذكر أعلاه، إلى التحسين الكبير الذي طرأ على الحالة الغذائية للمستفيدين.

الصحة

١٦٨ - طرأ بوجه عام تحسن على قطاع الصحة، تمثل في الزيادة الكبيرة في معدل إتاحة السوائل المستهلكة والسوائل التي يتم تعاطيها عن طريق الأوردة. وفي الوقت الحاضر تقوم الصيدليات والمستشفيات بتوفير دورة علاجية كاملة بالأدوية فيما يتعلق بالأمراض المزمنة. بيد أنه لم يتسن تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير الأدوية واللوازم الطبية بالكامل، حيث تقوم حكومة العراق بشرائها بالجملة. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن شبكات المعلومات الصحية المحلية لا تزال عاجزة إلى حد كبير عن تحديد الاحتياجات ذات الأولوية.

١٦٩ - وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجريت منذ عهد قريب إلى أن جميع مراكز الصحة الأولية تكاد تكون كلها عاملة الآن وإلى ازدياد عدد المراكز التي توفر الخدمات التخصصية، مثل خدمات التحصين والأمومة. وتمشيا مع الجهد العالمي الرامي إلى استئصال شلل الأطفال، تم الآن تحصين ما يربو على نصف مليون طفل ممن تقل أعمارهم عن الخامسة (٩٥ في المائة من الرقم المستهدف)، خلال ست جولات ناجحة. كما جرى على وجه التقريب تركيب جميع معدات الطب الحيوي التي سلمت. وأدى إصلاح بضعة مخازن إلى زيادة طاقة خزن تتسم بالسلامة وتفي بالغرض، بينما أدت الإصلاحات التي أدخلت على المرافق الصحية إلى تحسين معايير الرعاية الصحية.

١٧٠- وتم التقليل من الأمراض المنقولة بالمياه نتيجة زيادة فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وتحسين تصريف الفضلات وفرض رقابة مستمرة على الأوبئة. ففي الوقت الحاضر صار بإمكان ٨٠ في المائة من السكان الريفيين الحصول على مياه الشرب المأمونة بالمقارنة مع ٦٠ في المائة فقط خلال السنوات الثلاث الماضية.

١٧١- وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت قيمة الأدوية واللوازم والمعدات الطبية التي توزع على المحافظات الشمالية الثلاث تبلغ ٥٦,٢ مليون دولار. وبالإضافة إلى الإمدادات التي كانت تشتريها حكومة العراق بالجملة، سلمت إلى هذه المحافظات معدات بلغت قيمتها ٣٥,٤ مليون دولار، من جملة طلبات قيمتها ٦٠,٩ مليون دولار معتمدة فعلا. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير بلغت القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة ما مقداره ١.١ مليون دولار.

الزراعة

١٧٢- أدى تنفيذ البرنامج في قطاع الزراعة إلى تحسينات كبيرة. ويسرني أن أقول إن بعض المشاريع المخططة نفذت بالكامل بل تجاوز بعضها الأهداف التي حددتها في تقرير التكميلي. فقد جرى إنعاش مزارع صغيرة للدواجن (٤٢٠) أسفرت عن تحقيق إنتاج إجمالي يتجاوز ٦ ملايين من الكناكيت في دورة الحضانة الواحدة، مما أدى إلى انخفاض أسعار الدواجن الحية بنسبة ٦٠ في المائة، بالمقارنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل بدء البرنامج. وقام البرنامج بزيادة إنتاجية المواشي المحلية والحيوانات المحترمة الصغيرة، مما أدى إلى انخفاض خسارة الماشية بنسبة ٨٠ في المائة.

١٧٣- وشمل إصلاح الهياكل الأساسية للحراثة إقامة ٨ مشاتل، قامت بإنتاج ٣,٢ مليون شتلة. وتسير عملية غرس الأشجار في ٢٥٠ هكتارا من الأراضي سيرا حسنا. والغاية من هذه المشاريع وقف تدهور التربة الناجم عن استغلال الغابات بسبب نقص المصادر الأخرى للوقود.

١٧٤- ويسرني أن أقول إنه تم إصلاح ٣ وحدات لتجهيز المنتجات الزراعية تستخدم في إنتاج معجون الطماطم وعصير الفواكه المركز ومنتجات الألبان وزيت النبات. بيد أنه لم يتسن إلا التنفيذ الجزئي لبضعة مشاريع ذات صلة بإصلاح مرافق الخدمات الزراعية، مثل أنشطة التدريب والإرشاد. وفضلا عن ذلك كانت بعض الأنشطة، وخاصة في القطاع الفرعي للخدمات البيطرية، قد تعرضت للتغيير بسبب تأخير عمليات الشراء وانعدام القدرات على التشخيص وتأخير تسليم اللقاحات وعدم كفاية نقل اللوازم إلى الشمال. وأدى التدخل المتكرر من جانب السلطات المحلية إلى تعطيل التنفيذ السلس لبعض المشاريع وفي بعض الحالات لم يتسن تنفيذها نظرا لتحويل الأموال إلى أعمال الإغاثة من الجفاف. غير أن توفير المياه وأغذية الحيوانات والدواجن وزيادة الأدوية واللقاحات في المناطق المنكوبة بالجفاف أدى إلى تجنب كارثة كبرى.

١٧٥ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، سلمت إلى المحافظات الشمالية الثلاث إمدادات زراعية بلغت قيمتها الإجمالية ١١٧,٥ مليون دولار. ولا تزال هذه المحافظات بانتظار وصول إمدادات إضافية معتمدة تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٨,٢ مليون دولار، كما تبلغ القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة ما مقداره ٣١١ ٧٦١ دولاراً.

المياه والصرف الصحي

١٧٦ - نتيجة لاحتياجات لم تكن متوقعة وقت إعداد تقرير التكميلي، جرى تعطيل بضعة مشاريع عمرانية من أجل تلبية هذه الاحتياجات الطارئة. وشملت هذه الاحتياجات إصلاح واستبدال بعض المضخات الكبيرة وتوفير لوازم إضافية من الكيماويات اللازمة لمعالجة المياه لضمان توفير المياه المأمونة بلا انقطاع.

١٧٧ - وفي قطاع المياه والصرف الصحي جرى خفض التسرب وتلوث المياه في شبكات التوزيع لصالح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. كما استفاد عدد إضافي من الناس يبلغ ٢٩٠ ألف شخص من قرابة ٩٠٠ مشروع لتوفير المياه في المناطق الريفية. وبشكل عام وصلت هذه المشاريع إلى ثلث مجموع سكان المحافظات الشمالية الثلاث على وجه التقريب. وبالإضافة إلى ذلك أقيمت مراحض للمجتمعات المحلية والأسر المعيشية يفيد منها ٨٠ ألف شخص.

١٧٨ - وأدى ازدياد عمليات الرصد والرقابة بشكل فعال في المناطق الحضرية وشبه الحضرية إلى تحسين المراقبة النوعية للمياه وخفض المعدل الكبير للتلوث البكتيري في المناطق الحضرية الرئيسية الثلاث. ويساعد تجديد وإصلاح مختبرات المراقبة النوعية للمياه وتدريب الموظفين في المجال المذكور في تحقيق هذا الهدف أيضاً.

١٧٩ - وبشكل عام أعاق التأخير في الموافقة على عقود شراء الكواشف الكيميائية لتحليل نوعية المياه تحقيق التقدم وأدى بدوره إلى عدم استخدام المعدات المشتراة لغرض تحليل نوعية المياه. وتباطأ خفض مستويات التلوث في المدن الرئيسية الثلاث في الشمال بسبب عدم انتظام إمدادات الطاقة التي جرى تقييدها بدرجة كبيرة في فترة الجفاف الأخيرة.

١٨٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير وصلت للمحافظات الشمالية الثلاث إمدادات من أجل المياه والصرف الصحي بلغت قيمتها الإجمالية ٧٥ مليون دولار، ويتوقع وصول إمدادات إضافية تمت الموافقة عليها قيمتها الإجمالية ٤٠ مليون دولار. وتبلغ القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة ٢١٦ ١٥٤ دولاراً.

التعليم

١٨١ - في قطاع التعليم، أدى تأهيل المدارس وتوفير المواد الأساسية إلى حدوث بعض التحسين في بيئة الدراسة وزيادة معدل القيد في المرحلتين الأولية والثانوية. ورغم طبع ما يزيد على ١,٥ مليون كتاب دراسي وهو ما يتجاوز أربعة أضعاف حجم الإنتاج السنوي قبل تنفيذ البرنامج، فإن قلة عدد الكتب الدراسية المتاحة نسبياً يظل أحداً العوائق

الرئيسية. وقد تعرض توفير الكتب الدراسية الإضافية إلى حالات تأخير مقبولة لفترة طويلة بسبب التأخير في شراء مواد الطباعة وبسبب العيوب التشغيلية في مرافق الطباعة العامة في بغداد.

١٨٢ - وتمثل أحد المؤشرات على تحقيق الإنجازات من المرحلة الرابعة إلى المرحلة السادسة في أن أرقام القيد بالمدارس الثانوية سجلت زيادة بأكثر من ٤٣ ألف تلميذ بين الفترتين ١٩٩٧ - ١٩٩٨ و ١٩٩٨ - ١٩٩٩. بيد أن التقدم المحرز في قطاع التعليم تأثر أيضا بمحدودية الخبرة الفنية لدى السلطات المحلية في مجال التخطيط وأيضا بسبب عدم كفاية مستويات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية. ويجري استعراض هذه المسألة بالمقار الرئيسية للوكالات المعنية من أجل حل المشاكل التي صودفت.

١٨٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث إمدادات لقطاع التعليم بلغت قيمتها الإجمالية ٤٠,٦ مليون دولار. كما تم توزيع مواد تعليمية تزيد قيمتها عن ٣٧,٣ مليون دولار للمستعملين النهائيين. ومن المتوقع وصول مواد إضافية تمت الموافقة عليها قيمتها الإجمالية ٢٤,٥ مليون دولار. ويبلغ الحجم الإجمالي للطلبات المتعلقة ٧٠٦ ٨٣٣ دولار.

الكهرباء

١٨٤ - حسبما جرى التركيز عليه في تقرير التكميلي كان قطاع الكهرباء في حاجة ماسة إلى دراسة استقصائية استراتيجية لتقييم قدرة الشبكة ونظم النقل والتوزيع والقدرة على التوليد (انظر S/1998/90، الفقرة ٤٦). وقد أجريت هذه الدراسة ووفرت الأساس لخطة تجديد وإصلاح لعملية توليد الطاقة إلى مستوى يكفي لتلبية احتياجات المحافظات الشمالية الثلاث.

١٨٥ - فضلا عن ذلك، وبإدخال نظام التنفيذ المباشر استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفويض المسؤوليات الإدارية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع إلى مكتبة في أربيل تحت إشراف مدير للبرنامج يعمل معه مهندسون بينهم ٤٢ موظفا دوليا و ١٢٥ موظفا محليا. وتم إنشاء مكتب للشراء في عمان لبدء جميع إجراءات الشراء ذات الصلة بمشاريع الكهرباء.

١٨٦ - ومثلما أوصيت به في تقرير التكميلي بدأت عمليات الإصلاح وإعادة التأهيل الهيكلية لمحطات الطاقة الكهربائية المائية عند سدي درباندخان ودوكان وتعرض المشروعان إلى حالات تأجيل عديدة تعود إلى صعوبات إدارية وتعاقدية. وبالرغم من ذلك ولأن المبلغ المطلوب لتنفيذ المشاريع المقترحة في تقرير التكميلي كان يمثل جزءا من مبلغ التمويل الموصى به، استُخدم رصيد الأموال لتنفيذ مجموعة من المشاريع الأخرى شملت تركيب محطات للتوليد في كل واحدة من المحافظات وتأهيل شبكة النقل، وتنفيذ برنامج كامل لإعادة تأهيل شبكة التوزيع.

١٨٧ - وبالرغم من التقدم المشار إليه آنفا لا تزال الفوائد العائدة من المشاريع غير محسوسة من جانب السكان. ويعزى ذلك إلى الجفاف والطابع الوقائي لتأهيل السد، وأيضا بسبب عدم تحقيق زيادة في قدرة الشبكة على

التوليد في هذه الفترة القصيرة نسبياً. ويضعف من ذلك طول الفترات الزمنية اللازمة لتصنيع المعدات الكهربائية ووصولها وتركيبها وكذلك انعدام البيانات الهندسية اللازمة لضمان استيفائها للمعايير والخصائص على نطاق البلاد.

١٨٨ - ومن المؤسف في هذا الصدد أنه رغم الطلبات العديدة التي قدمت إلى حكومة العراق لتقديم البيانات الأساسية فإن هذه الجهود لم يخالفها التوفيق. فإعادة الربط بشبكة الكهرباء القومية يعتبر أفضل البدائل التقنية لمعالجة نقص إمدادات الطاقة في المحافظات الشمالية بسبب الآثار المالية والسوقية المتصلة بتوفير الوقود الكافي اللازم لتوليد الطاقة. ويستدعي هذا البديل زيادة طاقة التوليد في الوسط والجنوب بدرجة كبيرة.

١٨٩ - وقد ذكرت السلطات المحلية في هذا الصدد وفي مناسبات عديدة أنها ستكون مستعدة لقبول إعادة الربط بالشبكة القومية بشرط أن تقوم الأمم المتحدة من خلال البرنامج بتوفير مصادر بديلة للطاقة تضمن تلبية احتياجات المحافظات الشمالية الثلاث من الكهرباء على أساس مأمون ومستمر في جميع الأوقات.

١٩٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث معدات كهربائية تزيد قيمتها على ٥٩,٦ مليون دولار وزع منها ما يقرب من ٤٧,٨ مليون دولار إلى مواقع التركيب. ولا يزال في الانتظار وصول معدات إضافية موافق عليها بقيمة إجمالية قدرها ١٠١,٧ مليون دولار. ويجري حالياً عمل كبير في محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية المائية لتأهيل وحداتها وضمان صلاحيتها الهيكلية. وكإجراء للتخفيف من حالة الجفاف الطارئ تم شراء ٣٧٧ مولد كهربائي لتوفير الكهرباء للخدمات الأساسية، وهي في الأساس محطات لضخ المياه، كما تم تخصيص ١٧٠ وحدة إضافية للمرافق الصحية.

١٩١ - إلا أنه ينبغي ملاحظة أنه في ضوء انخفاض جريان المياه بدرجة كبيرة عند سدي دربانديخان ودوكان للري في عام ١٩٩٩، وعدم كفاية التهطل في الموسم الشتوي الأخير في زيادة منسوب المياه فإن هنالك احتمالاً فعلياً الآن بأن يكون الناتج الحالي من توليد الطاقة الكهرومائية الذي لا يزيد عن ساعة واحدة في اليوم هو متوسط الناتج اليومي لبقية السنة. وإذا حدث تسبب إضافي للمياه من أجل الري فلن يتيسر توليد إضافي للكهرباء من محطات الطاقة الكهرومائية. وتجري الأمم المتحدة دراسة بالتشاور مع السلطات المحلية بشأن خيارات التوليد قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان على مدى الشهور القادمة.

١٩٢ - وينتظر تسليم إمدادات إضافية تمت الموافقة عليها لقطاع الكهرباء تبلغ قيمتها الإجمالية ١٠١,٧ مليون دولار ولم يجر تعليق أي طلبات في هذا المجال.

إعادة تأهيل المستوطنات

١٩٣ - جرى التركيز بوجه خاص في تقرير التكميلي على الحاجة إلى التعجيل بتحسين معدل إسكان ودعم المشردين داخلياً وبصفة خاصة تسهيل توطين الأسر في قرأها الأصلية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨). ويتعين تعزيز هذه المهمة عن طريق الإسراع في إزالة الألغام.

١٩٤ - وقد تلقت أكثر من ٧ ٠٠٠ أسرة مشردة داخليا مساعدة مباشرة حتى الآن من مجموع الأسر المستهدفة وعددها ١٥ ٠٠٠ أسرة (٥٦ ٠٠٠ شخص تقريبا). وتم تسجيل بعض النتائج المثيرة للإعجاب فيما يتعلق ببناء المنازل للأسر وتوفير الهياكل والخدمات الأساسية لها. فقد تم تشييد نحو ٥ ٠٠٠ منزل بواسطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لإسكان الأسر المشردة داخليا. غير أن معظم الأداء في هذا القطاع يعتمد على القدرة المحلية في أعمال البناء. وربما يكون حجم العمل الذي يولده البرنامج قد أوصل تلك القدرة إلى أقصى مداها.

١٩٥ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وصلت إمدادات وأموال بلغت قيمتها ٦٦,٨ مليون دولار لإعادة تأهيل المستوطنات، استخدم منها ٤٢ مليون دولار. بما فيها ٢٠ مليون دولار لإعادة التوطين ونحو ٧ ملايين دولار لمشاريع المياه والمرافق الصحية و ١٢ مليون دولار للمرافق التعليمية.

الأنشطة المتصلة بالألغام

١٩٦ - تحققت في مجال الأنشطة المتصلة بالألغام زيادة في معدل تطهير الألغام، وانخفضت التكلفة الحدية للنشاط بسبب نشر الأفرقة التي تستعين بالكلاب. وبالإضافة إلى ذلك ساعد التدريب الذي قدمه الموظفون الدوليون للعمال المحليين في مجال إزالة الألغام، وأفرقة المسح، والكلاب موجهوها، وموظفو مراكز صنع الأطراف الصناعية لضحايا الألغام في بناء قدرة محلية على تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل في مجال إزالة الألغام في الشمال.

١٩٧ - ووصلت إمدادات وأموال تبلغ قيمتها ٢١ مليون دولار وجرى توزيعها لأنشطة تضطلع بها الأمم المتحدة ذات صلة بالألغام. وشمل برنامج العمل المتعلق بالألغام حتى الآن مساحة ٧٤٠ مليون متر مربع وأتاح تحديد ما يزيد على ٣ ٠٠٠ حقل جديد من حقول الألغام منذ بدء البرنامج. وجرى تدمير ما يزيد على ١ ٧٠٠ لغم وأكثر من ٤ ٥٠٠ جسم غير منفجر مما نتج عنه تطهير أكثر من ٢,٣ مليون متر مربع من الأراضي.

١٩٨ - وتشمل حقول الألغام التي تم تطهيرها تطهيرا كاملا وأعيدت إلى أصحابها أراض زراعية ورعوية وبساتين ومناطق لجمع الوقود. وبالإضافة إلى ذلك تيسر الوصول بالفعل إلى مناطق واسعة وتحريرها عن طريق تنظيف الطرق الرئيسية والمناطق المحاورة بالرغم من صعوبة تحديد هذه المساحة بدقة.

١٩٩ - وفي قطاع إزالة الألغام أيضا بدأ العمل في برنامج رئيسي لتدريب الموظفين المحليين أسفر عنه إنشاء ١٣ فريقا لإزالة الألغام و ١٨ فريقا للمسح. ومكنت مدخلات البرنامج ثلاثة من مراكز تصنيع الأطراف الصناعية التي أعيد تأهيلها من معالجة أكثر من ٤ ٠٠٠ من المرضى الخارجيين.

٢٠٠ - غير أن إحراز تقدم في برنامج إزالة الألغام يعيقه بدرجة كبيرة استمرار وجود ١٩٨ كاشفة للألغام تم شراؤها في إطار المرحلة الثالثة ولا تزال حتى الآن تنتظر تصريحا استراديا من جانب حكومة العراق.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٢٠١ - مثلت قدرة البرنامج على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان العراق شاغلا مستمرا على امتداد فترة تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

٢٠٢ - وعند بدء تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٧، كانت وتيرة تدهور الهياكل الأساسية الرئيسية تمضي بخطى متسارعة مما أدى إلى تفاقم حالة سوء التغذية التي يعاني منها السكان عامة وتردي أوضاع الصحة العامة. وتطلب ذلك وجود أنظمة للشراء والتوزيع تتميز بالكفاءة، ومجموعة واسعة النطاق من المدخلات ومستويات للتمويل أعلى بكثير مما كان متوخيا ابتداء (١,٣٢ بليون دولار للمرحلة الواحدة). ورغم أن مجلس الأمن أذن في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) برفع مستوى تمويل البرنامج من ١,٣٢ بليون دولار إلى ٣,٤ بليون دولار للمرحلة الواحدة، وأن خطط التوزيع للمرحلتين الرابعة والخامسة راعت معالجة جوانب القصور المذكورة، إلا أنه اتضح أن الإطار الزمني المطلوب لوقف تدهور الحالة الإنسانية سيستغرق فترة أطول بكثير مما كان متوقعا، نظرا إلى النقص الخطير في التمويل الذي نجم عن الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط. وقد بلغ مجموع العجز في تمويل هاتين المرحلتين ٢,٢ بليون دولار.

٢٠٣ - وبرغم الصعوبات وجوانب القصور التي جرى تحديدها في هذا التقرير وفر البرنامج مساعدة كبيرة في جميع القطاعات من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة المؤثرة في حياة الشعب العراقي. وبلغ مجموع المبالغ التي أتاحت لتنفيذ البرنامج منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ما مقداره ١٣,٢ بليون دولار. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، بلغ مجموع قيمة الإمدادات التي سلمت إلى العراق ٦,٧ بليون دولار شملت ١٣ مليون طن من مواد السلال الغذائية بقيمة تبلغ ٤,٤ بليون دولار، ولوازم صحية تكلفت زهاء ٨٤٠ مليون دولار؛ فضلا عن لوازم مصدق عليها بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٧ بليون دولار بانتظار التسليم، علاوة على اللوازم التي يجري التعاقد عليها خلال المرحلة السابعة.

٢٠٤ - وقد استجاب مجلس الأمن، باعتماده القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، للشواغل المتعلقة بعدم كفاية معالجة جوانب الضعف في تنفيذ القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٥٣ (١٩٩٨)، وما ترتب على ذلك من عدم ارتقاء التحسينات التي أدخلت على الحالة الإنسانية إلى مستوى التوقعات. ويحدوني الأمل في أن يعزز التنفيذ الفعال لأحكام الفرع جيم من القرار آثار البرنامج بالنسبة لتخفيف وطأة الحالة الإنسانية في العراق.

٢٠٥ - وقد رفع مجلس الأمن أيضا، بقراره ١٢٨٤ (١٩٩٩)، سقف العائدات المتحصل عليها من صادرات النفط، الذي يتيح، بالاقتران بالزيادة الكبيرة الحالية في أسعار النفط، المزيد من الأموال لتنفيذ البرنامج. غير أن رفع السقف

والترخيص بإدخال تحسينات على تنفيذ البرنامج غير كافيين وحدهما. فقد تضررت فعالية البرنامج كثيرا ليس فقط بسبب النقص في مستوى التمويل، بل أيضا من جراء تعليق عدد كبير للغاية من الطلبات، لا سيما الطلبات المتصلة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تؤثر على جميع القطاعات. وقد تجاوز مجموع قيمة الطلبات المعلقة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ما مقداره ١,٥ بليون دولار. ويجب على جميع الأطراف المهتمة أن تعمل بعزم على تحقيق التعاون الفعال فيما بينها، من أجل إدخال المزيد من التحسينات على تنفيذ البرنامج. ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أعيد تكرار مناشدتي بإجراء المزيد من الاستعراض وإعادة النظر في المواقف المتخذة بشأن هذه الطلبات المعلقة.

٢٠٦ - في هذا الصدد، وجهت مكتب برنامج العراق لإجراء مزيد من الاستعراض لاحتياجات لجنة مجلس الأمن من المعلومات الخاصة بالطلبات المعلقة. ووجهت المكتب أيضا لكي يحدد السبل التي تستطيع آلية المراقبة عن طريقها أن تتبع بصورة أكثر دقة وتعد التقارير عن البرنامج الذي يتزايد حجما وتعقيدا بسرعة، ولكي يعزز إجراءات المراقبة على الأصناف التي تهتم بها لجنة مجلس الأمن بصفة خاصة.

٢٠٧ - وأود أن ألفت انتباه حكومة العراق إلى التوصيات الواردة في تقرير التكميلي (S/1998/90) والتي لا تزال تنتظر المعالجة وأن أدعوها كذلك إلى ما يلي:

(أ) أن تتعد عن النهج المرتكز على القوائم فيما يختص بخطة التوزيع، وأن تتخذ نهجا يستهدف المشاريع، على غرار النهج الذي اعتمد بالفعل لقطاع النفط؛

(ب) أن تطلع البرنامج على جميع البيانات الأساسية الحالية ذات الصلة ببرنامج العراق، وأن تتعاون مع البرنامج في جمع مثل هذه البيانات إذا لم تكن موجودة عن طريق إجراء الدراسات والاستعراضات المشتركة. وسيطلب ذلك بدوره إنشاء نظام معلومات مناسب وبناء قدرات في الوزارات الفنية والسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة، فيما يختص بمهامها المتعلقة بالتنفيذ والمراقبة معا، وإنني أناشد أعضاء لجنة مجلس الأمن المشاركة في هذا العمل عن طريق تيسير استيراد المعدات الضرورية؛

(ج) أن تتيح كل البيانات التقنية المتعلقة بشبكة الكهرباء في المحافظات الشمالية الثلاث حتى يكون تأهيلها مطابقا للمعايير والمواصفات الهندسية المعمول بها في العراق؛

(د) أن تنظر في تعيين وكلاء معترف بهم دوليا للقيام في موانئ الشحن بإجراءات معاينات سابقة للشحن، باستخدام أموال مرصودة في حساب الأمم المتحدة الخاص بالعراق، من أجل تحسين المراقبة النوعية للغذاء. وينبغي أن

تسعى وزارة التجارة أيضا لضمان التعاقد الكامل على كل سلعة أساسية واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب أي ضعف في أداء الموردين؛

(هـ) أن تعزز التعاون مع مراقبي الأمم المتحدة لضمان وصولهم دون أي عقبات في الوقت المناسب إلى جميع المرافق والمستعملين النهائيين وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم؛

(و) أن تضمن توزيع سلة الغذاء بانتظام وبصورة كاملة في كل شهر لتحقيق الهدف التغذوي الحالي البالغ ٢ ٣٠٠ سعرة حرارية و ٥٤,٢ غراما من البروتين للفرد في اليوم غير أن هذا الأمر يتطلب التنفيذ الكامل لتوصياتي بشأن برامج التغذية التكميلية. وريثما يجري تنفيذ هذه التدابير الأساسية، يجب المحافظة في خطة الحكومة للتوزيع على هدف توفير سلة الغذاء التي تغطي ٢ ٤٦٣ سعرة حرارية و ٦٣,٦ غراما من البروتين للفرد في اليوم من أجل تلبية الاحتياجات التغذوية الفورية لسكان العراق؛

(ز) أن تنشئ شبكات توزيع فعالة لبرامج التغذية المستهدفة والتكميلية؛

(ح) أن تضمن، في ضوء النقص الكبير الحاصل في تمويل قطاع الصحة في المرحلتين الرابعة والسادسة، توافر التمويل الكافي لتغطية التكاليف المتكررة وكذلك لتوفير الإطار العام لإصلاح النظام الأساسي لرعاية الصحة العامة. ويشمل ذلك تخزين الأدوية المستوردة والمصنعة محليا واختبارها وتوزيعها. ويساعد ذلك أيضا في إعادة تأهيل المرافق الصحية الرئيسية، ورفع مستوى تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، ودعم خدمات الرعاية الصحية الأولية؛

(ط) أن تحسن توصيل وتوزيع أدوية الأمراض المزمنة، وأن تضمن طلب كميات كافية من مضادات العدوى والسل وتوزيعها.

٢٠٨ - وفضلا عن ذلك، فيإني أوصي مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يدخل مزيدا من التحسينات في إجراءاته وتفاهماته بغرض التعجيل بالتصديق على الطلبات؛

(ب) أن يحدد بمزيد من الوضوح أسباب تعليق الطلبات حتى يتمكن مكتب برنامج العراق، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، من تقديم كل المعلومات المتاحة لتسهيل رفع مثل هذا التعليق الذي بلغ مستويات عالية غير مقبولة؛

(ج) أن يبسط الإجراءات التي يمكن أن يرفع بها هذا التعليق. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الطلبات المتعلقة بالهياكل الأساسية الرئيسية، بما في ذلك الكهرباء، والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل؛

(د) أن يجدد بذل جهوده للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المقترح الذي قدمه مكتب برنامج العراق في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ لوضع نظام جديد للتسجيل بمعدل تسديد المبالغ من حساب الـ ١٣ في المائة إلى حساب الـ ٥٣ في المائة؛

(هـ) أن يجري مزيداً من الاستعراض للخيارات التي تحتويها الورقة المقدمة من مكتب برنامج العراق في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن شروط الدفع لحساب الـ ٥٣ في المائة من أجل تلبية الحاجة المشروعة لتوفير الحماية التجارية لمشتريات حكومة العراق في إطار أحكام القواعد والأنظمة التي تحكم تنفيذ البرنامج. وينبغي ملاحظة أن أفضل الموردين سمعة قد يقومون في بعض الأحيان على سبيل السهو بشحن المواد الخاطئة أو غير المطابقة تماماً لشروط العقد؛

(و) أن يواجه الصعوبات التي تصادف في تعيين مشرفين إضافيين للنفط من أجل تصحيح الوضع غير المبرر الحالي.

٢٠٩- ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قرر في الفقرة ٢٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) تعليق تنفيذ الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر قابلة للاستعراض، من تاريخ اتخاذ القرار. ولذلك فإني أود أن أجدد توصيتي الواردة في تقريرتي المقدم إلى المجلس عملاً بالفقرة ٣٢ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2000/22)، الفقرة ٦، بأن تعيد الأمانة العامة، رهناً بموافقة المجلس، تخصيص هذه الأموال لحساب الـ ٥٣ في المائة، وسيزيد ذلك، كما هو مبين في المرفق الثالث من تقريرتي المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/978) النسبة المئوية للتخصيص من صافي إيرادات النفط لحساب الـ ٥٣ في المائة من ٥٣,٠٣٤ في المائة إلى ٥٤,٠٣٤ في المائة.

٢١٠- وينتابني شعور شديد بالقلق بشأن الحالة المتدهورة لصناعة النفط في العراق، حسبما أكده مجدداً المسح الشامل للصناعة الذي أجراه مؤخراً فريق خبراء النفط الذي شكلته عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وعليه، فإني أود أن أكرر من جديد توصيتي السابقة إلى مجلس الأمن بأن يقر طلب زيادة مخصص قطع الغيار والمعدات النفطية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، للمرحلة السادسة ليصبح مجموع المخصص ٦٠٠ مليون دولار (انظر S/2000/26). كما أنني أوصي المجلس بالموافقة على تخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار إضافي لقطع الغيار والمعدات، ليصبح مجموع المخصص

للمرحلة السابعة ٦٠٠ مليون دولار حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج عند المعدل الحالي، أو حتى قريبا منه، من أجل تجنب الإضرار الدائم بالهياكل الحاوية للنفط في العراق.

٢١١- غير أن رفع مستوى المخصصات لن يكفي وحده. ويجب أن يبذل مجهود خاص للموافقة بأقصى قدر من السرعة على طلبات قطع الغيار والمعدات النفطية. وقد وصل المبلغ الإجمالي للطلبات المعلقة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ما قيمته ٢٩١ مليون دولار، أي أكثر من نصف المبلغ الإجمالي الموافق عليه وقيمه ٥٠٦ مليون دولار.

٢١٢- وأود أن أوصي المجلس كذلك بأن ينظر في التفاوض عن مطلب تقديم تقرير كل ٩٠ يوما عن تنفيذ البرنامج وأخذا بعين الاعتبار تقارير حالة التنفيذ الأسبوعي والشهري، وتقارير التنفيذ والإحاطات الشهرية التي ترفع إلى اللجنة، والتقرير الذي أقدمه كل ١٨٠ يوما إلى المجلس، تضاءلت في رأبي على مدى السنوات الثلاث التي انقضت منذ بدء تنفيذ البرنامج الحاجة إلى تقديم تقرير كل ٩٠ يوما.

٢١٣- وعلى الرغم من استعداد المجلس للنظر في وضع ترتيبات تمكن الحجاج العراقيين من أداء فريضة الحج، ثبت مرة أخرى خلال الشهر الماضي استحالة التوصل إلى ترتيبات متفق عليها في هذا الشأن (انظر S/2000/166 و S/2000/167 و S/2000/175). وأني آمل مخلصا أن يجد المجلس طريقة فعالة لتجاوز العراقيل التي لا تزال تحول دون أداء الحجاج لفرائضهم الدينية. كما أنني مستعد لمساعدة المجلس في البحث عن ترتيب يكون مقبولا لكل الأطراف المعنية.

٢١٤- ورغم التدابير المتخذة من أجل تحسين مستوى التمويل وتوسيع مجال عمل البرنامج، لم يتم حتى الآن الوصول بالبرنامج إلى إمكاناته الكاملة بسبب العديد من الصعوبات التي ذكرت آنفا في هذا التقرير. ولذلك، فإني أود مجددا أن أناشد كل الأطراف المعنية أن تكثف جهودها لتمكين البرنامج من القيام بصورة أكثر فعالية بمعالجة الأوضاع الصعبة التي لا يزال الشعب العراقي يعيش في ظلها.

٢١٥- وختاما، أود أن أشيد بعمل كل موظفي الأمم المتحدة، في العراق والمقر الذين يضطلعون بالولاية التي أناطها قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) بالبرنامج متحلين بأعلى درجات الأداء المهني والالتزام.

المرفق الأول

الحالة فيما يتعلق بحسابات الأمم المتحدة الخاصة ببرنامج العراق

١ - حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أودع في حساب المرحلة السابعة مبلغ ٧٤٠,٨ مليون دولار على النحو المأذون بموجب القرارين ١٢٨١ (١٩٩٩) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) وبذلك بلغ مجموع مبيعات النفط منذ بداية البرنامج ٢١ ٤٧٦,٥ مليون دولار.

٢ - وفيما يلي توزيع إجمالي عائدات النفط المحصلة منذ بدء البرنامج وحتى الآن، والنفقات المقابلة لها:

(أ) خصص مبلغ ١٠ ٩٨٢,٩ مليون دولار لحكومة العراق لشراء الإمدادات الإنسانية على النحو المحدد في الفقرة ٨ (أ) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، وتوفر مبلغ ٢١١,٤ مليون دولار قيمة الفوائد المحصلة على هذا الحساب لشراء الإمدادات الإنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق، وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مبلغ ١٩٢ مليون دولار مستحق السداد عن مشتريات بالجملة اشترتها حكومة العراق لشمال العراق ووزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات. وبلغت قيمة خطابات الاعتماد التي أصدرها بنك باريس الأهلي نيابة عن الأمم المتحدة لدفع قيمة تلك الإمدادات الإنسانية للعراق ٨ ٣٢٢,١ مليون دولار في إطار المراحل الأولى إلى السابعة؛

(ب) خصص مبلغ ٢ ٦٦٦,٣ مليون دولار لشراء سلع إنسانية يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات بتوزيعها في المحافظات الشمالية الثلاث، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وبالصيغة المنقحة بموجب الفقرة ٢ من قرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المسجلة للسلع الإنسانية الموافق عليها من لجنة مجلس الأمن ١ ٥٦٢,٧ مليون دولار؛

(ج) حول مبلغ ٦ ٤١٨,٩ مليون دولار مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، خصص ما مجموعه ١٧٥,٣ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ومبلغ ٥ ٦٣٢,٣ مليون دولار لدفع أقساط مطالبات الفئات ألف وجيم ودال وهاء ووواو؛

(د) خصص مبلغ ٤٥٤,٣ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (د) من ذلك القرار. وبلغت نفقات التكاليف الإدارية لجميع أجهزة الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار ٢٤١,٨ مليون دولار؛

(هـ) خصص مبلغ ١٥٤ مليون دولار للجنة الخاصة للأمم المتحدة لترع سلاح العراق لتغطية نفقاتها التشغيلية، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (هـ) من القرار. وبلغت نفقات اللجنة ٧٤,٤ مليون دولار؛

(و) وضع مبلغ ٦٨٠,٧ مليون دولار جانبا لتغطية تكاليف النقل المتصلة بتصدير النفط والمنتجات النفطية من العراق عبر خط أنابيب كركوك يومورتاليك الذي يمر بتركيا، وفقا للفقرة ٨ (و) من القرار، وطبقا للإجراءات التي اعتمدها لجنة مجلس الأمن. ودفع مبلغ ٥٦٦,٩ مليون دولار من هذا المبلغ إلى حكومة تركيا؛

(ز) حول مبلغ ١١٩,٥ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان الذي أنشئ عملا بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، من أجل تسديد المبالغ المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ولاحقا في الفقرة ٣٤ من تقريره إلى المجلس (S/1996/978)، الفقرة (٣٤)، وتم تعليق التحويلات إلى هذا الحساب وفقا للفقرة ٢٠ من قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويبلغ مجموع المبالغ المسددة ١١٩,٥ مليون دولار.

المرفق الثاني

إعداد وقيم خطابات الاعتماد المتصلة بعائدات النفط
والإمدادات الإنسانية

عائدات النفط			
خطابات الاعتماد			
المرحلة	تاريخ آخر إيداع	العدد	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٢٣	٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥
الخامسة	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٣٣	٣ ٩٤٧ ٠٢٢ ٥٦٥,١٢
السادسة	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٣٥٢	٧ ٤٠١ ٨٩٤ ٨٨١,٥٧
السابعة (الجارية)	حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	١٢٤	٧٤٠ ٧٦٨ ٠٠٤,٨٥
المجموع		١ ٥٢٨	٢١ ٤٧٦ ٥٣٥ ٤٠٣,٣٩

خطابات الاعتماد المتعلقة بالإمدادات الإنسانية المشتراة خصما من حساب
الـ ٥٣ في المائة (ESB) والمشتريات بالجملة

خطابات الاعتماد المفتوحة			
المرحلة	العدد	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	المبالغ المدفوعة من المصرف عند التسليم (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٨٧٠	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٦٩	١ ٢٢٥ ٢٥١ ٨٩٩,٢٠
الثانية	٥٣٨	١ ١٩٧ ٧٥٩ ٣٨٩,١٩	١ ١٦٠ ٥٦٧ ٢٢٤,١٥
الثالث	٦٦٩	١ ٢٠٩ ٢٧٣ ١٩٧,٣٧	١ ١٥٢ ١٦٣ ٦٠٣,٨٦
الرابعة			
الإمدادات الإنسانية	٦٨٣	١ ٥٦٧ ٨٨٢ ٤٧٧,٧٨	١ ٢٥٤ ٧٦١ ٦٠١,٤٧
قطع غيار معدات النفط	٤٥٠	٢٤٨ ٠٨٨ ٦٥١,٠٨	١٥٥ ٠٦١ ٧٨١,٤٤
الخامسة			
الإمدادات الإنسانية	٨٩٧	١ ٥٠٩ ١٦١ ٠٩٣,٠٢	٩١١ ٦٩٨ ٨٦٢,٩٣
قطع غيار معدات النفط	٣٣٢	١٤٦ ١٦٩ ٠٥٥,٤٥	٢٢ ٢٦٣ ٦٦١,١٥
السادسة			
الإمدادات الإنسانية	٥٩٠	١ ١٨٠ ١٥٤ ٦٢٨,٣٩	٩٢ ٤٣٧ ٢٤٥,٥٠
قطع غيار معدات النفط	٨٠	٣٤ ٥٢٧ ٣٧١,٣٠	١ ٩٠٨ ١٦٩,٠٠
السابعة (الجارية)	صفر	-	-
المجموع	٥ ١٠٩	٨ ٣٢٢ ٠٩٤ ٦٥٠,٢٧	٥ ٩٧٦ ١١٤ ٠٤٨,٧٠

— — — — —